الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

حقوق وواجبات المراسل الصحفي في المؤسسة الإعلامية الجزائرية

-دراسة ميدانية على عينة من مراسلي القنوات التلفزيونية والإذاعية

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص سمعي بصري

من إعداد الطالبتين :

- إيمان دبة
- خولة بن جلول

تحت إشراف:

أ: ليلى يحياوي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
ليلى يحياوي	أستاذ مساعد ب	مشرفا و مقررا	جامعة الوادي
طارق هابة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا -1-	جامعة الوادي
إسماعيل زياد	أستاذ محاضر أ	ممتحنا -2-	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2021/2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

حقوق وواجبات المراسل الصحفي في المؤسسة الإعلامية الجزائرية

-دراسة ميدانية على عينة من مراسلي القنوات التلفزيونية والإذاعية

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص سمعي بصري

من إعداد الطالبتين:
- إيمان دبة
- خولة بن جلول

تحت إشراف:
أ: ليلى يحياوي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
ليلى يحياوي	أستاذ مساعد أ	مشرفا و مقررا	جامعة الوادي
طارق هابة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا -1-	جامعة الوادي
إسماعيل زياد	أستاذ محاضر أ	ممتحنا -2-	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2020-2021 م

الشكر والعرفان:

بعد شكرنا للمولى عز وجل وحمده على إتمام هذه المذكرة، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " **يحياوي ليلى**" التي أشرفت على انجاز مذكرتنا والتوجيهات والتوصيات التي قدمتها لنا.

كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية عموما وشعبة الإعلام خصوصا على جميع المعلومات والنصائح التي منحوها لنا طوال المشوار الدراسي.

كما نتوجه أيضا بالشكر للأستاذين "**هابة طارق**" و" **قيطة فاطمة الزهراء**" على تحكيمهما لاستمارة الاستبيان.

كما نتقدم بشكر خاص للأستاذين "**زياد إسماعيل**" و "**الحبيب مسلم**" اللذان كانا أخوين لنا قبل أن يكونا أستاذين علينا، شكرا جزيلا على كل الدعم المعنوي والمعلومات والإرشادات التي منحوها إيانا .

ملخص الدراسة:

تتلخص الدراسة في تحديد الإطار التشريعي والقانوني الذي يعمل ضمنه المراسل في المؤسسة الإعلامية، و التعرف على حقوقه وواجباته في المؤسسة الإعلامية الجزائرية ومعرفة مدى تحقيق هذه الحقوق ومدى وعي المراسلين بحقوقهم وواجباتهم والنقائص والعراقيل التي تواجههم خلال تأدية مهامهم والعقوبات التي تسلط عليهم في حالة المخالفة والتقصير.

واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، كما اعتمدنا على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وكانت الاستمارة مقسمة إلى ثلاث محاور، وقد اعتمدنا على عينة قصدية بلغ عددها (52) موزعة على مراسلين من قطاعي الإذاعة والتلفزيون الخاص والعام.

وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

–اغلب المراسلين لا يستفيدون من حق التأمين في الضمان الاجتماعي و لا من الحصول على أجر ثابت ولا من البطاقة المهنية.

– قانون الإعلام فيه قصور كبير من حيث ضمان حقوق المراسلين حيث يجدون أنه:

* لم يتطرق للمراسل الصحفي بشكل خاص.

* قانون فارغ.

* عدم إعطاء الحرية الكافية للوصول للمعلومة.

– كما نجد أن أغلب المراسلين ملتزمين بتأدية واجباتهم كالالتزام بالسر المهني والموضوعية.

– هناك صعوبات كثيرة تواجه المراسل الصحفي من أبرزها:

* تعسف بعض الإدارات والعزوف عن تقديم المعلومة.

* الذهنيات البالية والقانون البعيد عن الواقع.

* نقص الأجهزة في التغطيات الإعلامية.

الكلمات المفتاحية: الحقوق – الواجبات – المراسل الصحفي – قانون الإعلام – المؤسسة الإعلامية.

Study summary:

The study is summarized in defining the legislative and legal framework within which the reporter works in the media organization, identifying his rights and duties in the Algerian media organization, knowing the extent to which these rights are achieved and the extent of the reporters' awareness of their rights and duties, the shortcomings and obstacles they face during the performance of their duties and the penalties imposed on them in case of violation and negligence.

The study relied on the descriptive survey method, and we also relied on the questionnaire as a main tool for data collection. The questionnaire was divided into three axes, and we relied on an intentional sample of (52) distributed among correspondents from the private and public radio and television sectors.

The study resulted in the following results:

Most of the correspondents do not benefit from the right to insurance in social security, nor from obtaining a fixed wage, nor from the professional card.

– The media law has major shortcomings in terms of guaranteeing the rights of reporters, as they find that:

* He did not specifically address the reporter.

* Blank code.

* Not giving enough freedom to access information.

– We also find that most of the correspondents are committed to performing their duties, such as adhering to professional confidentiality and objectivity.

- There are many difficulties facing the press reporter, most notably:

* Abuse of some departments and reluctance to provide information.

* Outdated mentalities and the law is far from reality.

* Lack of equipment in the media coverage.

Keywords: rights – duties – press reporter – media law – media organization.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة عامة.....أ- ب

***1*- مقدمة**

1 تحديد الإشكالية وتساؤلاتها.....5

2 أهمية الدراسة.....6

3 أهداف الدراسة.....6

4 أسباب اختيار الموضوع.....6

5 تحديد المفاهيم والمصطلحات.....7-8

6 حدود الدراسة.....8-9

6 صعوبات الدراسة.....9

//- مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية

أولا: الخلفية النظرية للدراسة

تمهيد.....12

1- ماهية المراسل الصحفي.....13

1-1 مواصفات المراسل الصحفي.....13-14

2-1 مصادر خبر المراسل الصحفي.....14-16

3-1 تصنيف المراسلين الصحفيين.....16-21

خلاصة.....22

تمهيد.....23

2 المراسل الصحفي في القوانين والتشريعات 24

1-2 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1982.....24-25

2-2 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1990.....25-26

3-2 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2012.....26-28

خلاصة الفصل:.....29

ثانيا: المقاربة النظرية للدراسة.....30

1- بداية ظهور دراسات القائم بالاتصال.....30-31

2- المحددات المهنية والاجتماعية لدور القائم بالاتصال.....32-35

3-نظرية حارس البوابة.....36-37

4-إسقاط النظرية على الدراسة.....37-38

ثالثا: الدراسات السابقة:.....38-42

///- الإجراءات المنهجية للدراسة

1-نوع الدراسة.....43

2- منهج الدراسة.....43

3-أداة الدراسة 44-45

4-مجتمع الدراسة.....45

5-عينة الدراسة.....46

6-إجراءات الصدق والثبات.....46-50

V *IV*- عرض ومناقشة بيانات الدراسة

تمهيد:.....53

1-تحليل بيانات الدراسة وفق العينة العامة.....54-74

تمهيد.....75

2- تحليل بيانات الدراسة وفق متغيرات الدراسة.....76-84

3- نتائج الدراسة في ضوء التساؤولات 85

4- نتائج الدراسة العامة:.....85-88

5-النتائج في ظل الدراسات السابقة.....89

خاتمة:.....84

قائمة المراجع:.....86-89

الملاحق:.....

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يمثل توزيع العينة حسب الجنس	54
2	يمثل توزيع العينة حسب السن	54
3	يمثل توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية	55
4	يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	55
5	يمثل توزيع العينة حسب التخصص	56
6	يمثل توزيع العينة حسب العمل	57
7	يمثل توزيع العينة حسب المستوى المعيشي	58
8	يمثل الاستفادة من عقد بين المراسل والمؤسسة	58
9	يمثل طبيعة العقد بين المراسل والمؤسسة	59
10	يمثل الاستفادة من البطاقة المهنية	59
11	يمثل ضرورية البطاقة المهنية لأداء العمل	60
12	يمثل تمتع المراسل بالوصول إلى مصادر الأخبار	60
13	يمثل حق الاستفادة من العطل	61
14	يمثل تخصيص المؤسسة للأجر الثابت	61
15	يمثل التأمين في الضمان الاجتماعي	62

16	يمثل حق الاستفادة من السكن الوظيفي	62
17	يمثل الاستفادة من دورات التكوين والتدريب	63
18	يمثل الحق في تعويض العمل الإضافي	63
19	يمثل مدى ضمان قانون الإعلام العضوي 2012 لحقوق المراسلين كلها	64
20	يمثل مدى الالتزام بالسر المهني	65
21	الالتزام بالموضوعية في تغطية الأحداث	65
22	يمثل تغليب الشعور الإنساني في نقل الحدث	66
23	يمثل وجوب الرجوع للمدير للاستشارة	66
24	يمثل الالتزام بإرسال الأخبار يوميا	67
25	يمثل إجبارية العمل لساعات إضافية وقت الحاجة	67
26	يمثل أهمية شبكة العلاقات الخارجية في تسهيل العمل	68
27	يمثل إعداد تقرير يمس الحياة الخاصة للأفراد دون موافقتهم	68
28	يمثل ضرورية الدورات التدريبية والتكوينية لمهنة المراسل	69
29	يمثل طبيعة الردع في حالة مخالفة أخلاقيات المهنة	70

30	يمثل الصفات التي أثرت على التواصل لين المراسل وبين المؤسسة التي تراسلها	70
31	يمثل تعرض المراسل لمسائلة قانونية	71
32	يمثل صفة التمثيل في حالة المتابعة القضائية	71
33	يمثل تعرض المراسل إلى عقوبة	72
34	فرض سياسة المؤسسة منافاة الضمير المهني	72
35	يمثل تعرض مواضيع المراسل للتهميش	73
36	يمثل تأثير العلاقة بفريق العمل على الأداء المهني	74
37	يمثل تأثير ندرة الأخبار على المعنويات	74
38	يمثل العلاقة بين مكان العمل وملكية العقد	76
39	يمثل العلاقة بين مكان العمل والاستفادة من البطاقة المهنية	76
40	يمثل العلاقة بين التأمين في الضمان الاجتماعي ومكان العمل	77
41	يمثل العلاقة بين الاستفادة من العطل والحالة الاجتماعية	77
42	يمثل العلاقة بين الاستفادة من الأجر الثابت والحالة الاجتماعية	78

43	العلاقة بين تعرض المواضيع للتهميش والتخصص	78
44	يمثل العلاقة بين تغليب الشعور الإنساني في نقل الأحداث ووجوب الرجوع للمدير للاستشارة	80
45	العلاقة بين الالتزام بإرسال الأخبار يوميا وتأثير ندرة الأخبار عن المعنويات	80
46	العلاقة بين الالتزام بالموضوعية والتعرض للمساءلة القانونية	81
47	العلاقة بين مكان العمل و صفة التمثيل في حال المتابعة القضائية	81
48	العلاقة بين ضمان قانون الإعلام العضوي 2012 لحقوق المراسلين ومكان العمل	82
49	يمثل العلاقة بين ضمان قانون الإعلام العضوي 2012 لحقوق المراسلين والتخصص	83

مقدمة عامة

مقدمة:

يعد المراسل الصحفي العنصر الأساسي في العملية الاتصالية، فهو بمثابة المرسل والمبلغ للرسالة الإعلامية، والتي مهما كان مصدرها ونوعها فلا بد أن تتم في إطار موضوعي هادف، وفي سبيل ذلك يواجه الصحفي الكثير من الصعوبات والتحديات ليتمكن من إيصال الرسالة المطلوبة منه، وبتالي تحقيق الهدف المنشود من الإعلام في المجتمع مهما اختلفت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة، وهنا يمكننا أن نضرب مثالا بالصحفي الجزائري،الذي خاض مشوار نضاليا طويلا واجه فيه العديد من التحديات، التي دفع فيها حياته ثمن لأداء مهنته، فمند الاستقلال والى يومنا هذا عايش الصحفي الجزائري تحولات على مستوى دوره ومفهومه وواقعه وذلك وفق نظرة السلطة له وطبيعة الخطاب السياسي الموجه للممارسة الإعلامية.

وتعد فئة المراسلين الصحفيين أكثر الفئات الصحفية تأثرا بطبيعة الخطاب الإعلامي على اعتبار أنهم يمثلون أهم الموارد الإخبارية للصحيفة، نظرا لقربهم الزماني والمكاني من مصدر الحدث، فهو الوسيط الأول بين الخبر والمؤسسة الصحفية التي تسعى لتحقيق التميز والسبق الصحفي، من خلال شبكة من المراسلين في مختلف المناطق وذلك في ظل شيوع أخبار وكالات الأنباء المختلفة، وبناء على الدور الفعال الذي يقوم به المراسل الصحفي كان على عقول التنظير في مجال الإعلام والاتصال ضبط تدفق هذا النشاط ضمن السياسات والتقاليد الإعلامية، وضبط قوانين وتنظيمات الإعلام المحلي، وذلك لتحديد حقوق ووجبات المراسل الصحفي ليعرف ماله وما عليه ليضمن حقوقه وليقوم بواجباته، فالمراسل يعمل في ظل مجموعة من الضغوطات والقيود التي تؤثر بشكل واضح على الواقع المهني والاجتماعي نظرا لاحتكاكه المباشر بالميدان، وعدم استقرار المؤسسات الصحفية على أسلوب محدد للتعامل مع هاته الفئة .

انطلاقا مما سبق، ونظرا للظروف التي استجدت في الساحة الإعلامية وبصدور قوانين جديدة للإعلام، وتطور النقاش حول حقوق ووجبات المراسل الصحفي وضعه القانوني والمهني، هذه

الأحداث التي نعتبرها مؤشر لمرحلة جديدة للممارسة الإعلامية في الجزائر، وهذا ما نحن بصدد دراسته في مشروع بحثنا الذي يهدف أساسا إلى معرفة حقوق ووجبات المراسل الصحفي في المؤسسة الإعلامية الجزائرية.

الفصل الأول: مقـــدمة

أولا: تحديد الإشكالية وتساؤلاتها

ثانيا: أهمية الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

خامسا: تحديد المفاهيم والمصطلحات

سادسا: حدود الدراسة

سابعا: صعوبات الدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

تعد مهنة المراسل الصحفي أحد أهم المهن التي تعتمد عليها المؤسسة الإعلامية في استقاء الأخبار والأنباء، فالمراسل الصحفي يعد أحد أبرز القائمين بالاتصال نظرا للدور الهام والمؤثر الذي يلعبه في نجاح وتغذية العملية الاتصالية، إذ دوره لا يقتصر في مكان محدود وقار بل هو شخص متنقل ومتجول يسعى لجلب الأخبار والحقائق من أماكن مختلفة، ثم يقوم بتصنيفها وتنظيمها ليعرضها للجمهور المستهدف.

وبالرغم من تضمن التشريع الجزائري لنصوص قانونية تحدد حقوق الصحفيين بشكل عام والمراسلين بشكل خاص، والواجبات المترتبة عليهم إلا تطبيقها في أرض الواقع يبقى مجال جدل وإشكال. ففي غياب جهة معينة كالمجلس الأعلى للإعلام تسهر على التطبيق الفعلي للنصوص القانونية سواء من ناحية الدفاع عن حقوق المراسلين ومن ناحية القيام بواجباتهم، ومن جانب آخر فإن مدى اهتمام المراسلين واطلاعهم على التنظيم القانوني للمهنة يلعب دورا هاما في تجسيد وتطبيق مختلف الحقوق والواجبات المنصوص عليها.

فجاءت هذه الدراسة لتبين وتوضح أبرز وأهم الحقوق المكفولة من طرف المشرع الجزائري للمراسلين الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية ومدى تطبيقها على أرض الواقع واستظهار أهم الواجبات المترتبة على المراسل القيام بها.

ومن خلال ما ذكرنا سابقا يمكننا طرح الإشكال التالي: **ما هي أبرز حقوق وواجبات المراسل الصحفي في المؤسسات الإعلامية الجزائرية؟** وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- من هم مراسلو المؤسسة الإعلامية؟
- ما مدى وعي المراسلين بحقوقهم وواجباتهم الواردة في النصوص القانونية؟
- هل هناك اختلاف بين القطاع العام والخاص في تكريس وضمان الحقوق وتأدية الواجبات؟
- ما هي القيود المفروضة على مهنة المراسل الصحفي؟
- ما هي طبيعة العقوبات المفروضة على المراسلين أثناء المخالفات والتجاوزات؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تستمد دارستنا أهميتها من أهمية القائم بالاتصال الذي هنا هو المراسل في المؤسسات الإعلامية التلفزيون والإذاعة، فدراستنا تهتم في البحث عن حقوق وواجبات المراسل الصحفي في المؤسسة الإعلامية الجزائرية وذلك نظرا لمكانة وأهمية دور المراسل الصحفي في نقل الأخبار وبثها فتبرز أهمية الدراسة من خلال التركيز على حقوق المراسل ووجباته ومعرفة ما له وما عليه.

ثالثا: أهداف الدراسة:

- اكتشاف الدور الذي يلعبه المراسل وعلاقته بالسلطة.
- الاطلاع على واقع تطبيق حقوق المراسل الصحفي في المؤسسات الإعلامية.
- كشف مدى وعي المراسلين واهتمامهم بالتنظيم القانوني لمهنتهم.
- الاطلاع على مطالب واقتراحات المراسلين من أجل تطوير مجال القانوني لحقوق ووجبات المراسل الصحفي في الجزائر.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة وحب الإطلاع ومعرفة حقوق ووجبات المراسل الصحفي في المؤسسات الإعلامية الجزائرية.
- نقص الدراسات للقائم بالاتصال ومحاولة إثراء هذا الجانب من البحث.

أسباب موضوعية:

- أهمية القائم بالاتصال عموما والمراسل الصحفي بشكل خاص والدور الذي يلعبه في إثراء الرسالة الإعلامية.
- دراسة تأثير القوانين والتشريعات الإعلامية على الأداء المهني لدى المراسل.

خامسا: تحديد مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

1-الحقوق:

1-1 لغة: الحق هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره.

1-2 اصطلاحا: هو الحكم المطابق للواقع ويطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل.[1]

1-3 التعريف الإجرائي: ويقصد بها ما يتمتع به المراسل من صلاحيات وامتيازات تخوله من جهة لأداء مهنته في أحسن الظروف، ومن جهة أخرى تحميه من كل الضغوطات التي تحول دون أدائه لمهنته كما ينص عليها القانون.

2-الواجبات:

2-1 لغة: يقال وجب الشيء يجب وجوبا إذا ثبت ولزم والواجب والفرض عند الشافعي سواء هو كل ما يعاقب على تركه.[2]

2-2 اصطلاحا: فيعرف على أنه أي شيء يطلب من الفرد القيام به أو يكون من المتوقع القيام به بدافع من الالتزام الأخلاقي أو القانوني.[3]

2-3 التعريف الإجرائي: هي تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل صحفي والمتمثلة أساسا في ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة وشاملة ودقيقة وواضحة.

---

[1] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 816 هـ 1413 م، ص79.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، ص 793.

[3] Mawdoo3.com 16-03-2021.21.20.

3-المراسل :

3-1 لغة: من فعل راسل، مراسلة، راسل فلانا أي بعث إليه بمبعوث أو خطاب أو رسالة.[1]

3-2 اصطلاحا: هو الشخص القادر على مواجهة الوقت المحدد، القادر على الكتابة ولابد أن يكون قادرا على جمع الأخبار المعلومات وابتداع أفكار الموضوعات، وأضاف لتعريفه قائلا: "المراسلون هم أناس يعرفون كيفية الحصول على المعلومات أي كان مصدرها ومهما كان خفيا وغامضا".[2]

هو الصحفي الذي تعينه المؤسسة الإعلامية سواء كانت جريدة أو إذاعة أو تلفزيون في مكان ما أو مدينة ما ليغطي لها الأحداث الدائرة هناك ويرسلها في الوقت المناسب إلى إدارة تحرير المؤسسة.[3]

3-3 التعريف الإجرائي: هم الصحفيون الممارسون للمهنة كمراسلين في دائرة الأخبار في المؤسسة الإعلامية الجزائرية.

4-المؤسسة الإعلامية: هي أي مؤسسة أو كيان يهتم بنشر الأخبار للجماهير وذلك باسم باستخدام عدد من الوسائل الإعلامية، إما بمجموعة من الوسائل أو باستخدام وسيلة واحدة.

---

[1] إيمان قوميشي، **الوضعية القانونية لمراسلي وسائل الإعلام في الجزائر**، مذكرة ماستر في الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة –الجزائر، 2018-2019، ص 7.

[2] يوسف عوض المشاقبة، **المراسل الصحفي ودوره في إثراء النشرات الإخبارية في التلفزيون الأردني**، مذكرة ماجستير، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 7.

[3] دليلة صالحي، **الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10 مارس 2015، ص 93

سادسا: حدود الدراسة

1- المجال البشري: حيث تمت الدراسة على عينة قدرها (52) مراسل صحفي، يعملون التلفزيون والإذاعة بقطاعيهم العام والخاص.

2- المجال الزمني: حيث تمت الدراسة بين شهر فيفري وشهر جوان من سنة 2021 حيث كان البدء بالإجراءات المنهجية ثم الجانب التطبيقي من إعداد الاستمارة وتحكيمها وتوزيعها واسترجاعها وتفريغها كان بين شهري أفري وماي ثم تطرقنا إلى الجانب النظري.

ثم أعدنا ترتيب المذكرة في شهر جوان

3- المجال الجغرافي: تمت الدراسة مناطق مختلفة بين الوادي وجامعة وتقرت حيث تم توزيع الاستمارة عبر مناطق مختلفة من الوطن بأسلوب مباشر وغير مباشر.

سابعا: صعوبات الدراسة

لكي تنجز دراستك قد تصادفك بعض العراقيل والصعوبات، سواء كانت خاصة بالوضع الاجتماعي أو الوضع الخاص أو طبيعة الدراسة ذاتها.

فكانت الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا عديدة ونذكر منها:

- الوضع الصحي الراهن الذي قيدنا في تحركاتنا وتنقلاتنا.
- التأخر في اختيار الموضوع والموافقة عليه .
- قلة الدراسات التي تناولت المراسل الصحفي بوجه الخصوص.
- تشتت أفراد العينة وصعوبة الوصول غلى قدر كبير منهم.

الفصل الثاني: مراجعـــــة الأدبيـــــات النظـــريـــــة والتطبـــيقيـــــة

أولا: الخلفية النظرية للدراسة

تمهيد

1- ماهية المراسل الصحفي

1-1 مواصفات المراسل الصحف

1-2 مصادر خبر المراسل الصحفي

1 -3 تصنيف المراسلين الصحفيين

خلاصة

تمهيد

2- المراسل الصحفي في القوانين والتشريعات

2- 1 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1982

2-2 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1990

2 -3 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2012

خلاصة الفصل

ثانيا: المقاربة النظرية للدراسة

ثالثا: الدراسات السابقة

أولا: الخلفية النظرية للدراسة

تمهيد:

يعتبر المراسل الصحفي من أهم عناصر العملية الإعلامية، نضرا للدور الذي يلعبه في إيصال وتبليغ الرسالة الإعلامية فالمراسل الصحفي هو الشريان الحقيقي وصحفي ميداني لأي وسيلة إعلامية، لأنه على دراية بما يحدث في منطقته فهو ينقل الأخبار من قلب الحدث، وهو منبر يطرح انشغالات المواطنين.

وعليه لا توجد قواعد موحدة لكيفية عمل المراسل الصحفي أو طرق محددة لممارسة عمله، إذ أن الأساليب التي يتبعها في عمله أو التي يسمح له بإتباعها تتباين حسب الاختلافات الإقليمية والتاريخية والثقافية لكل بلد، ومن هنا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مواصفات المراسل الصحفي ومصادر خبر المراسل الصحفي وكذا تصنيفات المراسل الصحفي.

1- ماهية المراسل الصحفي.

1-1 مواصفات المراسل الصحفي.

لكي يحقق المراسل الصحفي نجاحا في عمله لابد أن يمتلك صفات خاصة (طبيعيه ومكتسبة) إلى جانب علاقاته الوطيدة بمصادر الأخبار، وأهم هذه الصفات[1] تتمثل في:

- الحب الصادق للمهنة باعتبارها مهنة البحث عن الحقيقة وتقديمها للجمهور دون تشويه أو تحريف.
- قوة الملاحظة، حسن التصرف، حب المصلحة العامة للأفراد[2]
- الإلمام الكامل بلغة الدولة وشؤونها التي سيرسل إليها لتغطية الأخبار.
- الفضول، يكون من السهل على المراسل الصحفي توجيه الأسئلة الصحيحة إذا شعر شخصيا بفضول حقيقي لمعرفة الإجابة عليها.
- الثقافة العامة والخاصة، بحيث يستطيع الربط بين الأحداث والشخصيات.
- الحس الإخباري وإدراك أين يكمن الخبر أمر يكتسب بالخبرة لكن البعض يجيد ذلك بالفطرة.
- المثابرة وعدم الاستسلام في مواجهة جمود البيروقراطية أو مواجهة الرفض الصريح أثناء السعي للحصول على المعلومات.
- أن يكون لديه القدرة على خلق صلات وعلاقات وصداقات جيدة وجديدة في محل عمله وإقامته الجديدة.
- أن يكون على معرفة بنظم البريد والتلكس والفاكس والتلغراف والهاتف المحلي والدولي وامتلاك مهارة في استخدام الحاسوب.

1- مرعي مدكو ر، **الصحافة الإخبارية**، دار الشروق، القاهرة ، 2002م ، ص 60.

[2] - جمال بوشاقور، **واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر،200 2005/4م ، ص 13.

- الشك يتعين على المراسل الصحفي أن يكتسب قدرا من التشكك عندما يتعامل مع المسؤولين، أو الشركات، أو السلطات الأخرى، فالمصادر ترغب في تقديم المعلومات التي تجعلها تبدو في صورة أفضل غير أن هذا التشكك يجب أن لا يزيد بحيث يتحول إلى هاجس يعيق المراسل عن أداءه لوظيفته.
- سهولة التعامل مع الناس، ذلك أن أغلب الأخبار تأتي منهم.

هناك مجال في الصحافة للأشخاص الهادئين المنطوين على أنفسهم، لكن المراسل الصحفي الناجح الذي يتمكن من الاختلاط بسهولة مع جميع الناس باختلاف صفاتهم و مراتبهم تكون له الفرصة الأكبر و الأفضل في الحصول على المعلومات[1].

1-2 مصادر خبر المراسل الصحفي.

هناك مصادر متعددة للحصول على الخبر وهذه المصادر الخبرية المهمة للعمل الصحفي ارتأينا تقسيمها نظريا وميدانيا إلى:

- **المصادر الرسمية:** على كثرتها هي أيضا يمكن تصنيفها إلى عدة تصنيفات تبعا لمتغيرات، ومن هذا المنظور يعتمد صناع القرار على مجموعة من الأنظمة التي تعمل على تزويدهم بالمعلومات اللازمة لأداء وظائفهم على أكمل وجه، ويدخل في هذا الإطار خاصة وزارات العدل والداخلية والخارجية والدفاع وغيرها.[2]

ومن هذا المنطق تعد السلطة وأجهزتها القطاعية المتناثرة على الرقعة الجغرافية للدولة والمتغلغلة في أعماق الديموغرافية الحكومية، وهي أضخم وأفضل خزان للمعلومات وبالتالي تكون هذه الأخيرة (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية) وإدارتها هي أهم المصادر التي يتهافت عليها الصحفيون.

[1] - أسماء دهيني، **الواقع السوسيومهني للمراسلين الصحفيين لولاية سعيدة**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سعيدة،ا لجزائر،2017 /2018م، ص 60.

[2] أسماء دهيني، المرجع نفسه، ص 64.

– **المصادر غير الرسمية:** عادة ما تكون هذه المصادر غير واضحة المعالم ويكتنفها الغموض التام لما تحمله من حساسية اتجاه صانعي القرار، وهي متواجدة بشكل مكثف وغير متناهية العدد خاصة المؤسسات الاقتصادية والتجارية وحتى المؤسسات الثقافية والرياضية وهي تحتمل بدورها داخل مؤسسات سياسية أو حزبية وجهوية.

أحيانا أخرى تتمتع بحصانة برلمانية، وقد تكون هذه المصادر ممثلة في موظف حكومية يسرب المعلومات لصحفيين على أساس رابطة الدم واللغة أو المذهب أو المصلحة الحزبية[1].

لذلك يحرص هذا النوع من المصادر على عدم الكشف عن هوية أوراقه بخصوص مصادر معلوماته مع أكثر أصدقائه تعاونا مع الصحفيين، كما يتستر بالمقابل الصحفيين على هويتهم والاكتفاء بذكرهم كمصدر حسن الاطلاع وهذا النوع من المصادر يقول عنه جيرار لوكليرك أنه (يحتل الذهن مباشرة إلا أنها مصادر من داخل السلطة السياسية نفسها الأمر الذي يخلق نوع من النمطية المقولية في بناء الأخبار، حيث أن هذه المصادر غالبا ما تكون سلطوية محتكرة للمعلومات).

وهناك أيضا تصنيف أخرى لمصادر الخبر حسب موقع دليل المراسل الصحفي.

نسبة كبيرة من الأحداث اليومية مصادرها أحداث معروفة مقدما، مثل المؤتمرات الصحفية، الحكومية، أو زيارات زعماء الأجانب، أو إعلان شركات لإنتاج أعمال سنوية، أو قضائية تنتظرهم في المحاكم، وهذه الأحداث تكون مدرجة سلفا على لائحة الأحداث المتوقعة التي يجب أن تكون في كل صالة تحرير. [2]

[1] - أسماء دهيني، مرجع سبق ذكره ، ص 64،65

[2] وكالة رويترز الإخبارية، **دليل المراسل الصحفي صحافة و إعلام**، بريطانيا،2007 م، ص 05.

لكن بعض الأخبار تأتي بشكل غير متوقع وبغير إنذار مسبق، مثل الحوادث وتحطيم الطائرات، وهناك أخبار تكون معرفتها باتصال دائم بدوائر معينة مثل الشرطة والإطفاء والإسعاف، وهذا مهم جدا لإخبار الجرائم الكبرى للحوادث والاضطرابات المدنية، وهي ما يسميها الصحفيون بالاتصالات الروتينية.

_ جماعة الضغط في كل دولة تسعى المنضمات لحشد التأييد لقضايا معينة، مثل البيئة ورعاية الحيوانات وحقوق الإنسان وغيرها، وقد تكون لذا بعضها جديد تقوله أو الكشف عن تحطيمه لحملة خاصة.

_الدوريات المتخصصة تعطى هذه الدوريات مجلات مثل الصحة أو العلوم أو البيئة أو صناعة النفط، ورغم أنها موجودة أساس للمتخصصين كثيرا ما تنشر تقارير في قطاع عريض من القراءة[1].

1-3 تصنيفات المراسل الصحفي.

ليس من السهل تحديد أنواع المراسلين الصحفيين، والسبب في ذلك يعود إلى عدم قدرة المهنيين في الصحافة والدارسين فيها للوصول إلى تعريف جامع ومانع للمراسل الصحفي ،لذلك قسمنا تصنيفات المراسلين على أساس معيارين:

- تصنيف حسب المهمة والانتداب الجغرافي.
- تصنيف حسب نظام دفع الأجور.

1-3-1 التصنيف الأول: التصنيف حسب المهمة و الانتداب الجغرافي.

أ- **المندوب الصحفي:** هو أحد أعضاء قسم الأخبار الذي يعتبر حجر الأساس في عمل الصحيفة، فالخبر الصحفي هو المجال الأساسي للمنافسة في مجال الإعلام الآن، وهو

[1] - وكالة رويترز الإخبارية، **دليل المراسل الصحفي صحافة و إعلام**، بريطانيا،2007 م، ص 05.

الذي يميز بين صحيفة وأخرى، ونظرا لاتساع النشاط الإخباري وتنوعه فقد لجأت الصحف إلى تخصيص مندوب خاص، مم أدى لكل وزارة أو قطاع أو مؤسسة آو منطقة معينة لتغطية أخبارها أول بأول.

قد يكون عمل المندوب داخل المدينة التي تصدر فيها الصحيفة، وفي هذه الحالة الأخيرة يطلق على المندوب اسم المراسل الصحفي[1] .

و يستخدم المندوب الصحفي جهاز صغير للتسجيل أو كراسة أو أوراق في حالة رفض المتحدث أن يسجل تصريحاته بالصوت، وبطاقة شخصية التي يقدم بها نفسه إلى السلطات أو الإدارات المعنية، وعلى المندوب أو المراسل الصحفي أن يكون على علاقة وثيقة بالمسؤولين والمؤثرين في مجريات الأمور حتى يستطيع أن يمد صحيفته بأحدث الأخبار وأكثرها إثارة واهتمام[2].

ب- **المراسل المحلي:** هو الذي يعمل في إحدى المدن أو البلديات داخل التراب الوطني الذي تصدر فيه الصحيفة، وبعيدا عن المدينة التي تصدر فيها فأغلب الصحف التي تصدر بالجزائر العاصمة تخصص مراسلين في مختلف ولايات الوطن خاصة المدن الكبرى، والأمر لا يقتصر على مراسل واحد بل يتعداه إلى مكتب صحفي يضم عدد من المراسلين والمصورين والمراسل تعينه الصحيفة، ليكون مندوبا لها في جهة أو إقليم محدد، وفي الغالب يكون المراسل من أبناء ذلك الإقليم أو تلك الجهة فهذا يسهل مهامه لخبرته بطبيعة الإقليم الجغرافية والسكانية وتوزيع القوى السياسية داخل تلك الدوائر ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية، والدينية والفكرية، والاجتماعية وصناع القرار، والعلاقات المختلفة بين مختلف الجماعات والقيم السائدة[3].

---

[1] مرعي مدكور، مرجع سبق ذكره، ص 60.
[2] نبيل راغب، **العمل الصحفى المقروء ة المسموع**، مكتبة لبنان، بيروت، 1999م، ص 148.
[3] مرعي مدكور، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ت- **المراسل الخارجي:** إن مجال نشاطها يتم خارج البلد التي تصدر فيه الصحيفة، يقوم المراسل الخارجي بمد صحيفته بالمواد الصحفية المتنوعة التي تعطي الأحداث الهامة في المنطقة والتي تقوم بتغطيتها إعلاميا.

والمراسل الخارجي يكون إما مقيما أو متجولا، أو مكلفا بمهمة محددة، فالمراسل الخارجي المقيم تعينه الصحيفة في دولة أو عاصمة من العواصم ذات أهمية في صنع الأحداث المؤثرة ،وقد تقوم الصحيفة باعتماد أحد المواطنين الأجانب في دولة ما لمدها بالتغطية الإعلامية لتلك الدولة، وقد يختص المراسل الخارجي بمنطقة متسعة تتكون من عدة دول على أن يقيم في عاصمة مهمة في المنطقة، ويتجول من مكان لآخر حسب طبيعة الأحداث والتطورات والتوقعات[1].

ث- **مراسل المهمات (المبعوث الخاص):** يقوم هذا المراسل بتغطية أو نقل وقائع حدث محدد المكان والزمان،كأن ترسل صحيفة أحد محرريها لتغطية أحد المؤتمرات العالمية والمؤثرة ويكون التخصيص هذا هو العامل المهم في اختيار الصحفي الذي ترسله الصحيفة لتلك المهمة المحددة، إلى جانب إجادة اللغة أو اللغات التي سيدار بها المؤتمر[2].

بالنسبة للجزائر أوجب المشرع الجزائري بعض الشروط من خلال نص المادة (31) والمادة (32) من قانون الإعلام رقم 07/90 المتعلق بشروط التحاق الصحفي الأجنبي بالجزائر(يحصل الصحفيون المحترفون الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون الأجنبي تحدد كيفيته عن طريق التنظيم بناء على اقتراح المجلس الأعلى للإعلام، تسلم الإدارة المختص هذا الاعتماد، كما يمكنها أن تسحبه حسب الكيفية نفسها[3].

[1] جمال بوشاقور، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] مرعي مذكور، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[3] الجريدة الرسمية للإعلام ، **الصادرة عن وزارة الاتصال** ، 3أفريل 1990م ، ص 14.

ج- **مراسل الحرب (المهمات الصعبة):** لقد نصت المادة89 من الاتفاقية الدولية لسنة 1929م المتعلقة بقانون النزاعات المسلحة بأن الأشخاص الذين يرافقون موكب القوات المسلحة دون أن يكونوا طرفا فيها مثل المراسلون مندوبي الصحف، الممولين للمساعدات الإنسانية والذين يقعون في قبضة العدو لا مصلحة في أسرهم يكون لهم الحق في تلقي معاملة أسرى الحرب شرط أن يكونوا حائزين على تفويض أو اعتماد من طرف السلطة العسكرية للقوات المسلحة التي ترافقهم، إذن يشترط على مراسل الحرب أن يكون حامل لبطاقة الهوية المهنية والوطنية، وحامل على وثيقة اعتماد من طرف الدولة التي يدور فيها النزاع، وتقوم السلطات الوطنية بالإبلاغ عن هويته لدى كافة الأطراف التي يحتمل أن ترافقه أو تحقق معه. [1]

1-3-1 التصنيف الثاني: حسب انتظام دفع الأجور والعمل:

يجرى تصنيف المراسل الصحفي وفق نظام الأجر انتظام العمل الصحفي في إطار العلاقة التي تربط المراسل بالصحيفة ويتم التمييز غالبا بين نوعين:

أ- **مراسل صحفي دائم:** يتخذ هذا المراسل أحيانا شكل الصحفي المحترف وأحيانا شكل مراسل مستقل ومتعاقد لفترة محددة من الزمن، إن المراسل الصحفي الدائم هو الذي يتخذ من الصحافة مهنته الأساسية ويحصل منها على أهم الموارد من الداخل بصفة منتظمة تضمن المؤسسة الصحفية للمراسل الصحفي الدائم نفس الحقوق والضمانات والواجبات التي يتمتع بها الصحفي المحترف، الذي يزاول عمله بقاعة التحرير أو بالمدينة التي تصدر فيها الجريدة[2].

[1] جمال بوشاقور ، مرجع سبق ذكره ، ص16

[2] رضوان بوجمعة ، **الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر**، تاكسيج كوم للدراسات ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر2008م ، ص45.

بينما المراسل الصحفي المستقل نجد حضوره يتركز بشكل أكبر على مستوى الصحف المحلية و الجهوية ،وفي هذه الحالة التي اهتم بها التشريع الفرنسي نصت المادة 10من قانون 39/87الصادر يوم 27جانفي1987م إن المراسل المحلي للصحافة الجهوية والمحلية يساهم في صنع الأحداث بجمع الأخبار الجوارية المرتبطة بالمنطقة الجغرافية المغطاة لصالح المؤسسة الصحفية، هذا الإسهام يقوم على عرضه للأخبار المستقاة على صحفي التحرير بالجريدة قبل نشرها حتى يتم التأكد من سلامة الأسلوب وطريقة عرض وتقرير المادة الإخبارية[1].

ب- المراسل بالقطعة: مفهوم المراسل بالقطعة يتعلق بطريقة دفع الأجور للمراسل أو المحرر ويكون تقييم الأجر حسب السطر والمقال.

وجاء في دليل القطعة 2003م أنه في الميدان الصحفي نتحدث بالقطعة حين يتعلق الأمر بالعمل المأجور الذي يتم على أساس وحدة معينة[2]، لا يقاس الأجر حسب الحجم الساعي ولن يقاس أجر المراسل بالقطعة حسب عدد الأعمال المنجزة والتي تم الطلب عليها[3]، ونظرا للغموض الذي يكتنف هذا النوع من المراسلين، علما أنهم يشكلون حوالي 60% من مجموع العاملين في الصحافة الفرنسية فقد عجزت التشريعات الوطنية والدولية في إيجاد صيغة نهائية لشكله القانوني، أي هل هو مراسل صحفي أجير يتخذ صفة الاحترافية أم أنه صحفي مستقل يتقاضى أجره بصفة ثابتة[4]

[1] جمال بوشاقور ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[2] – Gean Philippe Elie : pigiste un statut ، a r؛ eformer me'maire pour l'obtntion , de dess , fonction hundinet socail,unverstity paris 2.

[3] أكرم شلبي ، **معجم المصطلحات الإعلامية** ، دار الجيل ، بيروت ، 1993م ، ص 529.

[4] جمال بوشاقور، المرجع السابق، ص 17.

فحسب التعليمة رقم 06/91 الصادرة بتاريخ 27 مارس 1991م التابعة لوزارة العمل الفرنسي فإنها اقترحت تعريفا للمراسل بالقطعة كما يلي "المراسلون بالقطعة هم عمال يقدمون إسهاما منتظما على الأقل مع نشريه أو عدة نشريات أو يحصلون على أجر غير ثابت وفقا لطبيعة وأهمية المقالات المحررة، بينما نجد أن عبارة مراسل بالقطعة لم تر بتاتا في قانون العمل على خلاف الاتفاقية الجماعية الوطنية للصحفيين، وقانون التأمين الاجتماعي وهذا ما يدل على أن المشروع الفرنسي لم يكن ليميز بين صحفي محترف دائم وصحفي بالقطعة[1].

[1] جمال بوشاقور، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

خلاصة:

يبقى المراسل الصحفي هو أحد أعمدة الصحافة والإعلام، كونه يحمل على عاتقه كل العمل الإعلامي، وتعتمد عليه الصحيفة أو القناة أو المؤسسة التي ينتمي إليها لتغطية احتياجاتهم الإعلامية، حيث أصبح المراسل مراه تعكس حال المجتمعات وتسلط الضوء على انشغالات الجماهير.

تمهيد:

يعتبر المراسل من أهم القائمين على العملية الإعلامية في المناطق التي يتواجد فيها، وتقع على عاتقه مهام كبيرة جدا،خاصة إذا تحدثنا في المجال السمعي البصري نظرا لأدواره الهامة، فعلى القوانين الجزائرية أن توفر له حيز كبير لتوضيح مهامه وحدود صلاحياته بالإضافة إلى حقوقه وواجباته.

2- المراسل الصحفي في التشريع الإعلامي الجزائري.

2-1 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1982.

صدر قانون 1982م المؤرخ في 06 فيفري 1982م في فترة نظام الحزب الواحد لتنظيم المهنة الصحفية، ولم يحدد كقانون خاص بصحفيين ويعتبر أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر، نص على حقوق وواجبات الصحفي إلا انه جعلها صعبة المنال عن طريق عدد كبير من المواد القانونية التي تحتوي على ممنوعات وضوابط توجيهية للعمل الصحفي ناهيك عن توجيهات الحزب.[1] وقد حدد هذا القانون مفهوم الصحفي، حيث نصت المادة 33 منه على هوية الصحفي المحترف على أنه كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة أو هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، ويكون دوما متفرغ للبحث عن الأنباء وجمعها وانتقائها وتنسيقها وعرضها، ويتخذ هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنتظمة التي يتلقى مقابلها أجرا غير أن هذا القانون ألزم الصحفي بإتباع إيديولوجية الحزب الواحد وهو ما يتضح من خلال المادة 35 التي نصت على: (يعمل الصحفي الملتزم بكل مسؤولية والتزام على تحقيق أهداف الثورة كما تحددها النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني[2] وقد أضافت المادة 34إلى قائمة الصحفيين المحترفين المراسل الذي يمارس نشاطه سواء في التراب الوطني أو خارجه ويكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة 33.

ما يميز هذا القانون أنه غير مفهوم الصحفي المهني إلى الصحفي المحترف كما أنه قام بالفصل بين فئتين من الصحفيين، فقد جاء الفصل الأول تحت عنوان الصحفيون المحترفون الوطنيون، في حين الفصل الثاني خصصه للمبعوثين ومراسلي الصحف الأجنبية.

---

[1] مصطفى ثابت و إسماعيل حماني، **المراسل الصحفي الجزائري في مواثيق و تشريعات الإعلام**، منشور على الانترنت، ورقلة، ص05.

[2] زهير احدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1991 ، ص157

وما يلاحظ على هذا أن المشرع الجزائري أنه لم يتناول الشروط المتعلقة بممارسة المهنة، أخذ بعين الاعتبار فقط التوجه السياسي والدرجة النضالية للصحفي أو المراسل، وهنا نجد أن هذا القانون قد عرف الصحفي بصفته مناضلا ملتزم بتحقيق أهداف الثورة هذه النضرة الخاصة لدور الصحفي أقرتها الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في لائحة خاصة بالسياسة الإعلامية مؤرخة في 17جوان 1982م[1].

2-2 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1990.

حمل قانون الإعلام الجزائري 07/90 نظرة مغايرة تماما و مختلفة عن القوانين السابقة نتيجة تغير طبيعة النظام السياسي، ومن ورائه النظام الدستوري وما نتج عنه من انفتاح عن بعض الحريات العامة كتراجع عن احتكار إصدار الصحف وأبعد صفتي الموظف والمناضل عن الصحفي، وتخلت الدولة عن فكرة السيادة عن الإعلام مقابل تكريس صفة الحق في الإعلام الموضوعي.

فقد أوردت المادة 28 منه تعريفا للصحفي المحترف، وهو كل شخص يتفرغ إلى البحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها، خلال النشاط الصحفي الذي يتخذ مهنته منتظمة من الناحية السياسية والأيدلوجية كما كان في السابق، لقد ربط المشرع العمل بالعمل أو الجهد الفكري الذي يقوم به الشخص في دورية عامة أو خاصة إلا أنه لم يتطرق إلى ظروف ومكان العمل التي تحدد هيئة الصحفي ،فمثلا غفل عن تحديد هل المصور والمراسل الصحفي تنطبق عليهما صفة المراسل الصحفي ، هذا ما شكل غموض حول تحديد هوية المراسل الصحفي خاصة مع ميلاد الصحافة الخاصة التي ركزت على الجانب المحلي من خلال توظيف شبكة المراسلين.[2]

---

[1]– دليلة صالحي، **الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر** ، مجلة الدراسات و البحوث **الاجتماعية** ، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد10، مارس2015، ص 93.

[2] دليلة صالحي ، المرجع نفسه، ص 100.

إلا أننا نجد هنا إشارة غير مباشرة للمراسل الصحفي في المادة 29 التي عمد المشرع فيها إلى منع الصحفي في القطاع العام من العمل لدى الدوريات الأخرى دون أن يشمل الصحفي في القطاع الخاص، وفي هذا اعتراف ضمني باحترافية المراسلين بأن المراسل هو الصحفي الذي يعمل في أكثر من جريدة أو وكالة أنباء أو أي وسيلة إعلامية ،على خلاف الصحفي الذي يلتزم بالمؤسسة التي يعمل بها وفق لما جاء به القانون[1].

2-3 المراسل الصحفي في قانون الإعلام 2012.

جاء قانون 05/12المؤرخ في يناير 2012م لإزالة الغموض الذي مس العديد من القضايا التي نصت عليها قوانين الإعلام السابقة، لعل أبرزها فتح قطاع السمعي البصري الذي أثار جدلا واسعا في الوسط الإعلامي الجزائري والذي ورد في الباب الرابع من القانون الجديد في المادة 58 على غرار الإقرار بضرورة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة في المادة 40 من الباب الثالث وأخرى للقطاع السمعي البصري هذه السلطة تعتبر المجلس الأعلى للإعلام وظيفتها الوقوف على كل ما يمس العمل الإعلامي.

كما أزال هذا القانون الغموض الذي خلفه القانون 07/90حول هوية المراسل الصحفي وأحقيته كصحفي محترف فبعد أن حدد قانون 05/12

مفهوم الصحفي المحترف في المادة 73 من الباب السادس في الفصل الأول على أنه: يعد صحفيا محترفا في هذا القانون العضوي كل من يتفرغ للبحث على الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها، وتقديم الخبر لدى أو لحساب نشريه دورية، أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلامية عبر الانترانت.[2]

[1] دليلة صالحي، المرجع السابق، ص 94.
[2] دليلة صالحي، المرجع السابق، ص 95.

ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة مصدرا رئيسيا لدخله، ونجد أن المادة 74 أضافت إلى قائمة الصحفيين المحترفين المراسلين الصحفيين واعتبرت أنه يعد صحفيا محترفا كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز الإعلام طبقا للأجر القانوني المنصوص عليه في المادة 80 أدناه، والواضح أن المراسل الصحفي يخضع للحقوق ذاتها التي تقع على باقي الصحفيين، وهنا يمكن تعدد بعض حقوق المراسل المهمة التي تخصه كصحفي:[1]

2-3-1 الحق في التأمين والضمان الاجتماعي :

قد أقر المشروع الجزائري في قانون 12/05هذا الحق في المادة 90 يجب على الهيئة المستخدمة اكتتاب تأمين خاص على حياة كل صحفي يرسل إلى مناطق الحرب أو التمرد أو المناطق التي تشهد أوبئة أو كوارث طبعيه، أو أي منطقة تعرض حياته للخطر، وقد أعطت المادة 91 الحق لصحفي في رفض القيام بالمهنة في حال لم يتمتع بحقه المنصوص عليه في المادة 90، ولا يعاقب عليه .

2-3-2 الأجر:

يعتبر الأجر أهم حق مادي يترتب عليه إبرام علاقة عمل، ونجد أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تحديد الأجر الخاص بصحفيين ولم يعط له صبغة محددة.

2-3-3 البطاقة المهنية:

تعتبر البطاقة المهنية هوية الصحفي، وأهم شرط ضروري للمطالبة بحقه وحصوله على امتياز، فقد نصت المادة 76على حق الصحفي في الحصول على بطاقة تعريف مهنية من القانون العضوي 12/05.[2]

---

[1] دليلة صالحي، المرجع السابق، ص 95.

[2] [2] **الجريدة الرسمية الجزائرية** ، الباب السادس، الفصل الأول ، المادة 37، 58، 40، 73، 74، 76، 80 ،90،91 ، سنة 2012 ، ص 28:42،73

2-3-4 السر المهني:

السر المهني يمثل أحد أهم الحقوق ق المعنوية التي تعطى حماية قانونية للصحفي، وقد أقر المشروع الجزائري هذا الحق في العديد من النصوص التشريعية، وقيدته بحدود نصت عليها المادة 90/07 المادة 37.

لكن يضل هذا القانون محط الأنظار ومثيرا لكثير من الجدل حول مدى صلاحيته وما سيضيفه للممارسة الإعلامية في الجزائر، وما يحققه للصحفي والمراسل الصحفي والواضح أن المراسل الصحفي يخضع للحقوق ذاتها التي تقع على باقي الصحفيين وذلك في نفس القوانين والمضامين إلا أن التطبيق شيء آخر تماما داخل المؤسسة الإعلامية الجزائرية.[1]

[1] **الجريدة الرسمية الجزائرية** ، الباب السادس، الفصل الأول ، المادة 37 ، 58، 40، 73، ،74 ، 76 ،80 ،90،91 ، سنة 2012 ، ص 28:42،73.

خلاصة :

يبقى نجاح المراسل الصحفي في تأديته لعمله مرتبط ارتباطا وثيقا في قدرته على الوصول إلى مصادر المعلومات، والتعامل معها باحترافية بالإضافة إلى صورته لدى أفراد المجتمع ولدى مختلف السلطات المحلية، وهو ما يزيد من حماس المراسل ويعطيه دفعة قوية للحرص على تأديته عمله بإخلاص وكفاءة، وعلى الرغم من أدواره الهامة إلا أن القوانين الجزائرية لم تعط له حيزا كبيرا ولم تقم بتوضيح مهامه وحدودها.

ثانيا: المقاربة النظرية للدراسة

1_بدايات ظهور دراسات القائم بالاتصال:

ترجـع بـدايات القـائم بالاتصـال بجـذورها إلـى ملاحظـات البـاحثين "ويبـر Weber" 1918 و"بـارك Park "1923[1]، والجـدير بالـذكر أن الدراسـات الأمريكيـة كانـت سباقة للخـوض فـي هـذا المجال حيث تعد دراسة " روبرت هيرل، Robert Harel" سنة 1931، من بين أولى الدراسات التاريخية الكلاسيكية التي توجهت نحو جماعات الصحفي factor makinfor" success in journalism "[2]ثم ظهرت بعد ذلك أول دراسة عن القائم بالاتصال للباحث "ليوروستن Lore tan " 1937 بعنوان: (مراسلو واشنطن)، التي اهتمت بدراسة مراسلي واشنطن وقدمت حالة لنموذج مهنـي متقدم تسود فيـه القواعد والـنظم الخاصـة بمعـايير الانجـاز التـي طورتهـا ودعمتهـا الجهـود الأكاديميـة للارتفـاع بمستوى الأداء[3]، قام "روستن Rosten" 1941 بدراسة العاملين في صناعة السينما في هوليود، وقد ركزت الدراسات التي قام بها على شخصية القائم بالاتصال والخلفيات الاجتماعية له[4]،

---

[1]عواطف عبد الرحمان و ليلي عبد المجيد و نجوى كامل، **القائم بالاتصال في الصحافة المصرية**، سلسلة دراسات صحفية، كلية الإعلام جامعة القاهرة، 1992، ص65.

[2]Robert .F Harrell ,**FactorsMaking For Success in Journalists**, Walter B, Pitkin and Robert F. Harrell (eds), VocationalStudies in Journalism, ColombiaUniversityPress,New York, 1931,pp93_159.

[3]محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، 2003، ص154.

[4]عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص65.

وفي ذات السنة نشرت مجلة "الصحافة" التي تصدر في ولاية "ايو" دراسة ميدانية أجريت عن العاملين بجريدة(Milwaukee journal)، حيث تم فيها دراسة وضعية الصحفيين الاجتماعية ومسألة تدريبهم على الأخبار[1]، قبل أن تتوقف دراسات القائم بالاتصال حتى عام 1950 عندما نشر الباحث الأمريكي "ديفيد مانج وايت" دراسته عن حارس البوابة وانتقاء الأخبار[2] ، التي أعطت بدورها دفعة قوية للبحث في هذا المجال.

أما بالنسبة لدراسة القائم بالاتصال في المدرسة الفرنسية التي تتبنى بصفة عامة لفظ –الوسيط–، فقد جاءت متأخرة بالمقارنة مع المدرسة الأمريكية، ومختلفة عنها من حيث الطرح. وترجع قلة الدراسات الفرنسية للقائم بالاتصال إلى عدة أسباب لعل من أهمها، اختلاف النظام الإعلامي في فرنسا عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية النشأة والتطور، فبينما النظام الأمريكي نشا في ظل الإعلان والمؤسسات التجارية، ارتبط النظام الفرنسي منذ بدايته ولفترة طويلة بالدولة ومؤسساتها، وهو ما كان له أثر في اختلاف طبيعة المشكلات المطروحة للبحث والمناهج والأدوات المستخدمة، فالاتجاه السائد في فرنسا ظل لفترة طويلة يتناول الاتصال كشكل من أشكال ممارسة السلطة على المجتمع[3].

---

[1]F w. Prrager ,**The Social composition and training on of milwakee journal news staff**; journalism quarter Ly ;vol 01; USA;1941.

[2]عواطف عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3]فوزية عكاك، **القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة**، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص158.

2_ المحددات المهنية والاجتماعية لدور القائم بالاتصال:

يفضل الكثير من الباحثين الخوض في هذه المحددات بالتفصيل والتحليل، غير أنه يمكننا أن نجمل هذه المحددات في أربع نقاط أساسية هي:[1]

2_1. قيم المجتمع وتقاليده: تتأثر الرسالة التي يمررها حارس البوابة أو القائم بالاتصال، بالقيم الاجتماعية التي يؤمن بها ويعتقد بصحتها، ويذهب الباحثون إلى أن "النظام الاجتماعي يؤثر على وسائل الإعلام" التي تعمل ضمن إطار ذلك النظام وترتبط بقوانينه فتقدم "مبادئ وقيما، تهدف إلى إقناع المواطنين بها"[2]. ومن جملة المبادئ والقيم العديدة التي تسعى وسائل الإعلام لغرسها في نفوس المتلقين لها هناك" الحفاظ على الفضائل الفردية والمجتمعية وحماية الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع[3].

ويرى الباحث "وارين بريدWarren bred" أنه في بعض الأحوال قد لا يقدم القائم بالاتصال تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله، وليس هذا إغفالا نتيجة لتقصير أو أنه عمل سلبي، ولكن يغفل القائم بالاتصال أحيانا تقديم بعض الأحداث إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية، وللحفاظ على بعض الفضائل الفردية أو المجتمعية[4].

2_2. المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:

تتأثر الرسالة الإعلامية بالمعايير الذاتية للإعلامي، ومن هذه المعايير "الجنس، العمر، الدخل، الانتماءات الفكرية والعقائدية، الطبقة الاجتماعية[5].

---

[1] ميس فريد جاد الله بدر، **صورة المرأة الأردنية في الصحافة الأردنية، اليومية**، رسالة ماجستير في الأدب، تخصص إعلام، كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص14.

[2] حسن مكاوي وليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، دار المصرية للنشر، القاهرة، 2001، ص181.

[3] ميس فريد جاد الله بدر، المرجع السابق ، ص 15.

[4] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي عبد: **نظريات الإعلام**، مركز بحوث الرأي العام، القاهرة،2007، ص_ص298_299.

[5] ميس فريد جاد الله بدر، المرجع السابق ، ص15.

ويعد الانتماء عنصر محددا من محددات الشخصية، لأنه "يؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العالم المحيط بالفرد، كما أن الفرد ينتمي إلى بعض الجماعات: التعليمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتعد هذه الجماعات بمثابة جماعات مرجعية يشارك الفرد أعضاءها في الدوافع والميول والاتجاهات"[1].

كما يرى البعض الأخر أن القيم الشخصية للإعلامي هي أيضا معيار مهم في انتقاء ونشر الأخبار، كما تعكس عملية انتقاء الأخبار ونشر جزء منها دون غيره اهتمامات الصحفيين وقناعتهم الذاتية، وفهمهم للواقع والاحتياجات الأساسية للمجتمع الذي ينتمون إليه[2].

2_3. المعايير المهنية للقائم بالاتصال:

تتأثر الرسالة الإعلامية التي يمررها حارس البوابة الإعلامية بمهنية القائم بالاتصال، ومن ذلك توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، والتوقعات التي تحدد دوره في عملية الاتصال[3].

وتتأثر المعايير المهنية بسياسة الوسيلة الإعلامية، وعلاقات العمل وضغوطاته وذلك على النحو التالي:

- ✓ **سياسة الوسيلة الإعلامية:** تتأثر المؤسسات الإعلامية والصحفية بمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية التي تؤثر على عمل القائم بالاتصال، ومن الضغوط الداخلية التي تؤثر في عمل المؤسسات الإعلامية والصحفية الملكية وأساليب السيطرة، ونظام الإدارة وضغوط

[1] حسن عماد مكاوي وليلى السيد، مرجع السابق، ص 179.

[2] فوزية عكاك، المرجع السابق، ص198.

[3] ميس فريد جاد الله بدر، المرجع السابق، ص15.

الإنتاج، حيث تؤثر في شكل المضمون الذي يقدم للجمهور، وتجعل القائم بالاتصال جزءا من العمل العام للمؤسسة[1] .

وهناك العديد من العوامل التي تجبر العاملين داخل الوسيلة الإعلامية على الخضوع لسياساتها، وتتمثل هذه الضغوط بما يلي:

أ. سلطة صاحب الوسيلة الإعلامية في فصل أو عقاب العاملين داخل هذه الوسيلة الإعلامية،

ب. شعور الصحفي بالالتزام نحو الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها.

ت. عدم وجود معارضة للسياسات السائدة داخل الوسيلة.

ث. طبيعة العمل الإعلامي الذي يتسم بالتعاون وتبادل الأفكار[2].

✓ **علاقات العمل وضغوطاته:** إن علاقات العمل تؤثر بشكل جدي على القائم بعملية الاتصال، نظرا لأنه يرتبط مع زملائه في علاقات سابقة تخلق أبعادا اجتماعية، وتشكل مجموعة عمل مشتركة تعمل بتعاون وود، وإن هذه العلاقات تقوم بإكساب القائم على عملية الاتصال "المعايير المهنية "وتساعده على التخلص من مخاطر المهنة وتحقق له الرضا الوظيفي مع السياسة الخاصة بالمؤسسة الإعلامية.

وتظهر أهمية ضغوط العمل في أن وظيفة القائم بالاتصال في حد ذاتها هي وظيفة تنافسية بطبيعتها، حيث يستهدف كل صحفي تحقيق السبق للوصول إلى أكبر عدد من المتلقين وكسب ثقتهم لأسباب اقتصادية أو فكرية أو عقائدية، وبجانب إكساب القائم بالاتصال المعايير المهنية تقوم علاقات العمل على مساعدته على تجاوز مخاطر المهنة وتحقيق الرضا الوظيفي[3].

---

[1] حسن عماد مكاوي وليلى السيد، المرجع السابق، ص180.

[2] فوزية عكاك، المرجع السابق، ص198.

[3] حسن عماد مكاوي وليلى السيد، المرجع السابق، ص 181.

وتجدر الإشارة إلى أن الرضا الوظيفي، يعد مدخلا مهم في دراسة القائم بالاتصال، حيث يعنى بالكشف عن أحاسيس الصحفيين أو مشاعرهم تجاه مهنتهم والناتجة عن عوامل ومتغيرات عديدة مادية ومعنوية، ويحدد البعض الرضا الوظيفي في كل من المكانة، الإبداعية، الاستقلالية، النفوذ والدخل، في حين يحددها البعض في قائمة العوامل المؤثرة في رضا الأفراد عن العمل مثل، الأجر، الفرص، الانسجام المزايا المحققة ، المركز الاجتماعي، وغيرها من العوامل التي ان لم تتحقق لم يتحقق الرضا الوظيفي عند القائم بالاتصال وعليه يشكل ذلك لديه عائق في تأدية عمله وتحقيقه لإنجازات عدة.[1]

2_4. معايير الجمهور: لاحظ الباحثان "إيثل دي سولابول"و" شولمان" أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال، مثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور، فالرسائل التي يقدمها القائم بالاتصال يحددها _إلى حد ما_ توقعاته عن ردود فعل الجمهور، وبالتالي يلعب الجمهور دورا إيجابيا في عملية الاتصال. ويؤثر تصور القائم بالاتصال للجمهور على نوعية الأخبار التي يقدمها.

وقد أظهرت الدراسات التجريبية التي عقدها "ريموند باور" أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالاتصال أنه يخاطبه، له تأثير كبير على طريقة اختيار المحتوى وتنظمنه[2].

إن كل هذه المحددات السوسيو المهنية مهمة جدا في عمل القائمين بالاتصال على اختلاف مهامهم، حيث أن شعور هؤلاء بالثقة وإحساسهم بالقدرة على الإنجاز من جهة وتوفر العلاقات الايجابية في العمل ومع مصادر الأخبار ومع الجمهور... ووجود بيئة عمل مساعدة ومحفزة من جهة ثانية، من شأنه أن يحقق رضا معنوي عند هؤلاء.[3]

---

[1] فوزية عكاك، المرجع السابق، ص 204_205.

[2] حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، ،المرجع السابق ، ص_183_184.

[3] بن صغير يعقوب، **سوسيو–مهنية القائم بالاتصال في الإذاعات الموضوعاتية الوطنية**، أطروحة دكتوراه، في علوم الإعلام والاتصال، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2015_2016، ص105_106.

3_ نظرية حارس البوابة:

يعتبر القائم بالاتصال داخل المؤسسة الإعلامية أحد العناصر الفاعلة في نظام العمل حيث نجده يتدخل في سير المعلومات من مصادرها إلى المتلقي، وفي مرحلة أو أكثر بما يتسم بالسيطرة أو الضبط لهذه الحركة وناتجها النهائي الذي يتمثل في محتوى الرسائل الإعلامية التي تنقل إلى المتلقي، وفي هذه الحالة فإنه يقوم بدور حارس البوابة، الذي يسيطر على المرور خلال نقاط معينة[1].

ويرجع الفضل إلى عالم النفس النمساوي الأصل الأمريكي الجنسية "كرت لوين، Kurt Lewin)، في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية "حارس البوابة" حيث توصل لوين إلى أن المادة الإخبارية تمر عبر عدة محطات أو نقاط أو _بوابات_ يتخذ فيها القرار بشأن نقل الرسالة أو استبعادها، وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلام، تزداد المواقع التي يصبح فيها من سلطة الفرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنقل بنفس الشكل أو بعد إدخال بعض التغيرات عليها[2]. أي أن دراسة "حارس البوابة" هي دراسة لسلوك أولئك الذين يسيطرون في نقاط مختلفة على مصير القصص الإخبارية[3]، حيث يرى لوين أن فهم وظيفة "البوابة" يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم في القرارات التي يصدرها "حارس البوابة"[4].

يشير هذا المدخل إلى أن انتقال المادة الإخبارية يعتمد على حقيقة مغزاها أن هناك مناطق خاصة تعمل فيها قنوات الاتصال كبوابات، ويتم التحكم في نقاط هذه البوابات من خلال حراس البوابة يتمتعون بالقوة والسلطة في صنع القرار الذي يحدد ما يمر وما لا يمر.

---

[1] محمد عبد الحميد، المرجع السابق، ص178.

[2] حسن عماد مكاوي وليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مجلة الفن الإذاعي، عدد187، مصر، 2007، ص187.

[3] جيهان رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص293.

[4] ميس فريد جاد الله بدر، المرجع السابق، ص13.

وأبسط أنواع "البوابات" أو "السلاسل" هي سلسلة الاتصال المواجهي، بين فردين ولكن هذه السلاسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة جدا حيث تمر المعلومات بالعديد من الحلقات أو الأنظمة المتصلة كما هو الحال في الإذاعة والتلفزيون. وقدر المعلومات الذي يخرج من بعض تلك الحلقات قد يكون أكبر مما يدخل فيها، وهذا ما يطلق عليه "شانون" أجهزة التقوية، أي يستطيع القائم بالاتصال أن يصنع عددا كبيرا من الرسائل المتطابقة في الوقت نفسه، ويوصلها إلى الجمهور، لكن هناك من يرى بأن الصحفيين أو القائمين بالاتصال ليسوا مجرد "حراس بوابة" ينظمون تدفق الأخبار، فهم غالبا ما يخلقون الأخبار، ويدعون السياسيين للقاءات صحفية، كما أنهم يحاولون أن يكشفوا العيب في الاقتصاد ويفضحوا الفساد. [1]

4- إسقاط النظرية على الدراسة:

تعتبر دراسات القائم بالاتصال وحارس البوابة من أبرز الدراسات إذ أنها لم تحظى بالقدر الكافي على عكس الوسيلة والتأثير، إلا أن تطبيق النظرية على المراسل الصحفي يعد أمر بالغ الأهمية .

إذ نجد أن من العوامل المؤثرة على حارس البوابة هي قيم المجتمع وتقاليده أي أن المراسل الصحفي ملزم بأن يحترم عادات مجتمعه ففي دراستنا توصلنا إلى أن أغلب المراسلين لم يقوموا بإعداد تقارير تمس الحياة الشخصية للأفراد وهذا ما يدل على مدى التزام القائم بالاتصال بحرية أفراد مجتمعه وعدم التضييق عليهم.

وهناك معايير مهنية فالمراسل الصحفي ملزم بأداء واجباته والتزاماته وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا أن أغلب المراسلين يؤدون واجباتهم على اختلافها، وهناك عوامل تؤثر عليهم كبعض الصعوبات المهنية والعملية كصعوبة الوصول للمعلومة وبعض الصفات الشخصية، أو سياسة المؤسسة.

[1] [1] فوزية عكاك، المرجع السابق، ص199.

فالمراسل الصحفي هنا هو همزة وصل بين الخبر والجهور فهو يعتبر حارس بوابة تمر عبره الأخبار فينتقي الأجدر والأصح سواء وحده أو مع فريق يعمل ضمنه للتوصيل كل ما هو جديد للجمهور.

ثالثا: الدراسات السابقة

من خلال إطلاعنا على الدراسات التي تمس موضوعنا وتعنيه وجدنا هناك ندرة في المواضيع والدراسات التي درست هذا الجانب بالنسبة للمراسل الصحفي، فتطرقنا للدراسات الآتية:

الدراسة الأولى: التنظيم القانوني للمهنة الصحفية في الجزائر دراسة وصفية تحليلية لحقوق وواجبات الصحفي في مرحلة التعددية.

تناولت الدراسة الإشكالية التالية: **ما هو واقع تطبيق حقوق وواجبات الصحفيين الجزائريين المنصوص عليها قانونيا؟** حيث ضمت العينة 10 صحف تصدر باللغتين العربية والفرنسية وتمثل القطاعيين العام والخاص، و استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي في الجانب النظري والمنهج المسحي الوصفي في الجانب التطبيقي، واستعمل الباحث المقابلة والملاحظة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، حيث تهدف الدراسة إلى الاطلاع على واقع تطبيق حقوق وواجبات الصحفي في المؤسسات الصحفية والاطلاع على مطالب واقتراحات الصحفيين من أجل تطوير مجال التنظيم القانوني لحقوق وواجبات الصحفي في الجزائر.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى نتائج مهمة نذكر منها:

حيث طالب أكبر عدد من الصحفيين والمقدر ب 45 من مجمع 120 صحفي بتوفير حماية اكبر للصحفيين بنسبة 37.5% وهذا من خلال سن قوانين تحمي الصحفي من الضغوطات والمخاطر التي قد تعترضه أثناء أداء مهامه تليها نسبة 29.6% طالبت بتسهيل الوصول إلى

مصادر الخبر مهما كان نوع القطاع الذي ينتمي إليه الصحفي (العام/الخاص)، ومهما كان حجم الصحيفة التي يعمل بها.[1]

الدراسة الثانية: واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مسحية استطلاعية.

حيث تناولت الدراسة الإشكالية التالية: **هل تحظى مهنة المراسل الصحفي بتأطير قانوني يكفل حقوقه الأساسية؟ وما هو واقع الممارسة الصحفية للمراسل المحلي؟** حيث اعتمدت الدراسة على منهجين المنهج التوثيقي التحليلي في القسم النظري، ومنهج المسح الاستطلاعي في القسم التطبيقي، فاعتمد الباحث على عينة من الصحفيين تقدر ب9 مراسلين موزعين على 4 ولايات، وتوصل الباحث إلى نتائج الدراسة التالية:

تردي الوضعية الاجتماعية للمراسل الصحفي ولاسيما في ولايات الغرب الجزائري والمطالبة بوضع قانون أساسي يحمي هذه الفئة من الصحفيين.[2]

-الدراسة الثالثة: الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر.

حيث تناولت الدراسة الإشكالية التالية: **ما هي الوضعية المهنية والاجتماعية التي يمارس فيها المراسل الصحفي مهنته في ظل التطورات الإعلامية التي تشهدها الجزائر؟** حيث تهدف الدراسة الكشف عن الظروف التي يمارس فيها المراسل الصحفي مهنته وطبيعة هذه الممارسة، وإلى جانب الكشف عن النظرة القانونية للمراسل وكذا نظرة المؤسسة الإعلامية له من ناحية الحقوق والواجبات

[1] فلة بن دالي، **التنظيم القانوني للمهنة الصحفية في الجزائر دراسة وصفية تحليلية لحقوق وواجبات الصحفي في مرحلة التعددية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص تشريعات إعلامية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012 -2013.

[2] جمال بوشاقور، **واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مسحية استطلاعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005.

وتوصلت الدراسة إلى مجوعة من النتائج ونذكر منها:

-نصت قوانين الإعلام الجزائرية على مفهوم المراسل الصحفي سواء بشكل مباشر أو ضمني، كما أنها نصت على أن كل المواد الواردة فيها تطبق عليه سواء من حقوق أو واجبات لكن هذه الحقوق ضلت حبر على ورق.

-يعاني للمراسل من ضغوطات مهنية وإدارية تتمثل في طبيعة علاقته بالمؤسسة التي يعمل بها والتي تجعل موقعه غير واضح، إلى جانب الضغوط التي تواجهه في الميدان والتي تعيق عمله وتقلل من قيمته خاصة مع مصادر المعلومات العمومية.

-لم تتوقف الظروف المهنية عند حد الممارسة المهنية فقط، بل تخطتها إلى الحياة الاجتماعية للمراسل الذي أصبح أقل شأنا من أبسط عامل، حيث يتقاضى أجرا لا يناسب وضعه ولا يكفل له حياة كريمة.[1]

الدراسة الرابعة: المراسل الصحفي الجزائري في مواثيق وتشريعات الإعلام

حيث تناولت المداخلة الإشكالية التالية: **كيف تناولت تشريعات وقوانين الإعلام الجزائرية مهنة المراسل الصحفي؟**

ومن أبرز أهداف الدراسة :

تسليط الضوء على مدى اهتمام التشريعات الإعلامية بوضعية المراسل الصحفي الجزائري من خلال علاقته التنظيمية بالمؤسسات الصحفية وكيفية حماية حقوقه الأساسية فيها.

حيث اعتمد الباحث على المنهج التاريخي التحليلي في الدراسة بالرجوع إلى القوانين والمواثيق والبحث في الخطابات الرسمية المتعلقة بتنظيم العمل الإعلامي.

[1] دليلة صالحي، **الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10، مارس 2015.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

-تأثر قوانين الإعلام في الجزائر بالتغيرات السياسية والأيديولوجية التي مرت بها الجزائر.

-غياب الأبعاد المهنية للصحفي والمراسل الصحفي في كل المواثيق والخطابات الرسمية.

-غموض مهنة المراسل الصحفي من حيث طريقة التوظيف وعلاقته التنظيمية بالمؤسسات الصحفية ما يجعله عرضة للاستغلال من قبل تلك المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالأجر أو النشر والملكية الفكرية وكذا التدريب والتكوين.

-التضييق المتكرر على المهنة الصحفية في كل التشريعات الإعلامية من خلال حرمان الصحفيين والمراسلين من حقهم في الحصول على الأخبار والوصول إلى مصادرها زيادة على الرقابة المفروضة عليهم.[1]

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد ساهمت الدراسات السابقة في التأسيس لهذه الدراسة نوعا ما من خلال التطابق في بعض الجوانب وتظهر أهمية هذه الدراسات في:

-هناك مفاهيم ومصطلحات مشتركة بينها وبين دراستنا كالمراسل الصحفي، و المؤسسة الإعلامية.

- التداخل في المنهج المستعمل وأدوات جمع البيانات.

- الاستفادة منها في تحديد الخطوات المتبعة لتأسيس استمارة الاستبيان.

- الاستفادة من النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي.

[1] مصطفى ثابت و إسماعيل حماني، مداخلة بعنوان **المراسل الصحفي الجزائري في مواثيق وتشريعات الإعلام**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

– فالدراسة الأولى أفادتنا في التعرف على حقوق الصحفي بشكل عام ومدى تطبيقها في أرض الواقع، فالمراسل هو صحفي في الأخير.

– كما أفادتنا الدراسات الأخرى في التعرف على الإطار القانوني والتشريعي الذي تسير فيه و تأثير التطورات الحاصلة في المجتمع عليه.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: نوع الدراسة

ثانيا: منهج الدراسة

ثالثا: مجتمع الدراسة

رابعا: مجتمع الدراسة

خامسا: عينة الدراسة

سادسا: إجراءات الصدق والثبات

1-نوع الدراسة:

الدراسة المسحية: إن الدراسة المسحية تتضمن جمع البيانات لعدد كبير من الحالات بقصد تشخيص أوضاعها أو جوانب معينة من تلك الأوضاع دون الاقتصار على حالة واحدة. تقيدنا نتائج هذه الدراسات عادة في حل كثير من المشكلات بما تقدمه من معلومات تشخيصية عن الموضوعات المتصلة بتلك المشكلات.

وتختلف الدراسات المسحية فيما بينها من حيث مجالها أو سعة موضوعاتها فمنها ما يمتد على أمة بأكملها ومنها يقتصر على مادة من المواد في مرحلة دراسية معينة، ومنها ما يقع بينهما.

كما أن هذه الدراسات تختلف في عدد العوامل والجوانب التي ندرسها بالإضافة إلى اختلافها في أساليب جمع المعلومات[1]

2- منهج الدراسة

إن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الميدانية، بحيث تهدف إلى معرفة حقوق وواجبات المراسلين الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية.

فقد استخدمنا المنهج المسحي الذي يستهدف جمع المعلومات اللازمة لإعطاء وصف لأبعاد أو متغيرات الظاهرة المدروسة، والمنهج المسحي يعد من أنسب المناهج العلمية ملائمة لهذه الدراسة التي تهتم بتجميع معلومات عن هذه الظاهرة.[2]

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، دار دجلة، عمان- الأردن، 2008، ص 99.

[2] عائشة رونق بالمشري وخيرة مسعودي، **دور الفايس بوك في نشر الإشاعة لدى الإعلاميين الجزائريين**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016، ص 11.

كما يعرف على أنه " أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم، فهو يعتبر الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشمل الدراسة المجتمع الكلي أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بمفرداتها.[1]

3- أداة الدراسة:

تتحدد أدوات جمع البيانات حسب نوع المنهج المتبع، وبما أننا اعتمدنا في دراستنا على المنهج المسحي فمن أهم الأدوات المناسبة لجمع البيانات نجد الاستبيان، حيث تعتبر استمارة الاستبيان أنسب أداة تمكننا من الحصول على قدر كاف من المعلومات حول مجتمع البحث أو عينة الدراسة.

3-1 تعريف الاستمارة:

والاستبيان كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر بمعنى أوضحه وعرفه والاستبيان بذلك هو التوضيح والتعريف.[2]

نقصد بالاستمارة الاستبانية تلك الصحيفة الورقية "وقد تكون الكترونية" التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة مترتبة وفق معيار محدد تبعا لإشكالية البحث ونوع المعطيات المطلوبة، وموجهة إلى مجموعة من الأفراد قصد مساءلتهم في قضية من قضايا مجتمعهم أو سلوكهم إزاءها أو موقفهم اتجاهها، فهي شخصية بمعنى أنها موجهة لفرد وليس لجماعة، تخاطب الفرد دون تشخيصه، أي أنها دون محاولة مساءلته في قضايا شخصية.[3]

[1] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتاب، القاهرة، 2004، ص 158.

[2] احمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 220.

[3] يوسف تمار، **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص ص 110-111.

الاستبانة هي عبارة عن الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين. وتعد الاستبانة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع تصورات أو آراء الأفراد.

من أهم ما تتميز به الاستبانة هو توفير الكثير من الوقت والجهد للباحث.[1]

3-2 وصف الاستمارة: تضمنت استمارتنا ثلاثة محاور، بالإضافة إلى البيانات العامة للعينة محل الدراسة، والثلاث محاور الرئيسية تمثلت في:

- **المحور الأول:** ويتعلق بالحقوق الممنوحة للمراسلين الصحفيين ويشمل 11 سؤال.

-**المحور الثاني:** ويتعلق بالواجبات المترتبة على المراسلين الصحفيين و يشمل 09 أسئلة.

-**المحور الثالث:** ويتعلق بالقيود والعقوبات المفروضة على المراسلين الصحفيين ويضم 11 سؤال.

4- مجتمع البحث

لكي يحقق الباحث نجاحا في دراسته لابد له من اختيار مجتمع يزاول فيه بحثه ومن المؤكد وجود هذا المجتمع ويستند هذا الاختيار على مدى قدرة الباحث على معرفة خصائص هذا المجتمع.

حيث يعرف مجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية بأنه مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة سابقا والتي ترتكز على الملاحظات.[2]

كذلك عرفه الباحثون بأنه جميع المفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث. [3]

إذا فمجتمع البحث في هذه الدراسة هو مجموع مراسلي الإذاعة والتلفزيون العام والخاص

---

[1] محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 63.

[2] موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص298.

[3] احمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 166.

5- عينة الدراسة:

تعرف العينة بأنها جزء من المجتمع يجرى فيه اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيح.[1]

ويعرفها الباحث محمد عبد الحميد بأنها عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا.[2]

ولقد اختارنا لدراستنا هذه العينة القصدية وهي العينة التي تم انتقاء افردها بشكل مقصود من قبل الباحث، نظرا لتوافق بعض الخصائص في أولائك الأفراد دون غيرهم، كما يتم اللجوء لهذا النوع من العينات في حالة توفر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محدودة من مجتمع الدراسة الأصلي.[3]

فالعينة الخاصة بدارستنا تتمثل في مجموعة من مراسلين الصحفيين في التلفزيون والإذاعة بقطاعيهم العام والخاص.

وقد تم توزيع الاستمارة على عينة مكونة من (52 مراسل) بين التلفزيون والإذاعة العام والخاص، وكان توزيع هذه الاستمارات في مدة 20 يوم من شهري أفريل وماي.

6- إجراءات الصدق والثبات

6-1 (تحكيم الاستمارة): بعد صياغة الاستمارة، وزعناها على مجموعة من الأساتذة المحكمين والمختصين*، الذين قدموا لنا مجموعة من الملاحظات والتوجيهات حول مضمون ونوعية الأسئلة التي تضمنتها، ومدى ملائمتها مع موضوع وإشكالية الدراسة، والتي أخذناها بعين الاعتبار لإجراء

---

[1] لطفي عبد المجيد، **علم الاجتماع**، ط7، دار المعارف، القاهرة،1976، ص 353.

[2] يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج كوم ،الجزائر، 2007، ص 24.

[3] محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 39.

* الأساتذة المحكمون هم: طارق هابة، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي

. فاطمة الزهراء قيطة، أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي.

مجموعة من التعديلات عليها لتصبح على صيغتها النهائية وجاهزة للتوزيع على المراسلين محل الدراسة.

– تم توزيع الاستمارة بأسلوب مباشر وورقي وتم أيضا بأسلوب غير مباشر الكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي نضرا لتشتت أفراد العينة عبر مختلف ربوع الوطن.

6-2 صدق وثبات الاستمارة

قمنا بتوزيع الاستبيان علي عينة استطلاعية مكونة من 10 مراسلين وقاموا بالإجابة علي الاستبيان، فقمنا بحساب قيمة معامل بيرسون لصدق المحتوي للاستبيان، وقيمة الثبات ألفا كرو نباخ فكانت نتائجهم كالأتي :

6-2-1 الصدق: صدق المحتوى(الاتساق الداخلي)

قمنا بحساب صدق المحتوى للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل محور من محاور الاستبيان عن الدرجة الكلية، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{23}$) لحساب قيمة r لكل محور، فتحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

المحاور	عدد أفراد العينة	قيمة معامل الارتباط R	مستوى الدلالة	القرار
الحقوق الممنوحة للمراسلين	10	0.762	0.000	دالة إحصائيا عند 0.01
الواجبات المترتبة على المراسل الصحفي	10	0.873	0.000	دالة إحصائيا

				عند 0.01
القيود والعقوبات المفروضة على المراسل الصحفي	10	0.794	0.000	دالة إحصائيا عند 0.01

من خلال الجدول رقم (01) نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان تتراوح بين 0.762 و0.873 وهي تدل علي وجود علاقة قوية بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان، ومستوي الدلالة تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى معنوية 0.01، إذا هي داله إحصائيا عند 0.01، مما يؤكد على أن الاستبيان صادق من ناحية المحتوى أو المضمون.

6-2-2 الثبات :التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) :

قمنا بحساب ثبات المقياس بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($SPSS_{23}$) ، النتائج مدونة في الجدول التالي :

المحاور	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	القرار
الحقوق الممنوحة للمراسل الصحفي	11	0.791	دالة إحصائيا
الواجبات المترتبة على المراسل الصحفي	9	0.852	دالة إحصائيا
القيود والعقوبات المفروضة على	11	0.810	دالة

المراسل الصحفي			إحصائيا
الدرجة الكلية للاستبيان	31	0.883	دالة إحصائيا

من خلال الجدول رقم (02) نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان، أي درجة التناسق الداخلي بين بنود المحور الأول عادات ودوافع متابعة الصفحات السياسية عبر موقع فيسبوك تساوي 0.791، وهي علاقة موجبة بين البنود المكونة للمحور الأول، ودرجة التناسق الداخلي بين بنود المحور الثاني ملامح الإستراتجية التسويقية الناجحة لدى الجمهورتساوي 0.852، وهي علاقة موجبة بين البنود المكونة للمحور الثاني، ودرجة التناسق الداخلي بين بنود المحور الثالثأثر الإستراتيجية التسويقية السياسية لدى الجمهور تساوي 0.810، وهي علاقة موجبة بين البنود المكونة للمحور الثالث، وما يؤكد ذلك درجة التناسق الداخلي لكل بنود الاستبيان والتي تساوي 0.883 وهي علاقة موجبة بين البنود الاستبيان وبذلك يمكن القول بأن الاستبيان ثابت.

6-2-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية في معالجة البيانات.

- التكرارات والنسب المئوية: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما يفيد الباحث في وصف عين الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

- تمهيد

1- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

1-1 وفق العينة العامة للدراسة

2-1 وفق متغيرات الدراسة

2- عرض نتائج الدراسة

1-2 النتائج في ظل تساؤولات الدراسة

2-2 النتائج العامة للدراسة

3-2 النتائج في ظل الدراسات السابقة

2_4 خلاصة

تمهيد:

لا يمكن لأي بحث أو دراسة علمية يقوم بها أي باحث مهما كان فلابد لوجود الجانب الميداني الذي يكمل الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى تفريغ و تحليل بيانات الاستمارة وفق العينة العامة ومتغيرات الدراسة، واستخلاص النتائج وتفسيرها وفق المتغيرات، وفي الأخير التوصل إلى نتائج الدراسة.

1- عرض وتحليل بيانات الدراسة

1-1 تحليل البيانات وفق العينة العامة للدراسة

الجدول رقم (1): يمثل توزيع العينة حسب الجنس

متغير الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	48	%92.31
أنثى	4	%7.69
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (1): نجد أن أغلبية المراسلين من جنس ذكر حيت بلغت نسبة 9231% بينما بلغت نسبة الإناث 7.69% وهذا ما يوحي بأن المجال الإعلامي مازال ذكوري بنسبة كبيرة وكون المجتمع محافظ ومهنة المراسل تشوبها الكثير من المخاطر والصعوبات.

الجدول رقم (2): يمثل توزيع العينة حسب السن

متغير السن	التكرار	النسبة
20-30 سنة	14	%26.92
30-40 سنة	34	%65.38
40-50 سنة	2	3.85
أكثر من 50 سنة	2	3.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (2): نجد أن النسبة الأكبر من المراسلين هم الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة حيث وصلت النسبة 65.38%، ثم تليها الفئة العمرية بين 20-30 سنة بنسبة 26.92%، وهذا ما يوحي أن مهنة المراسل الصحفي تظم عنصر الكهول والشباب بنسبة كبيرة وهذا نظرا لما تتطلبه المهنة من حركية وطاقة وهذا ما يتناسب مع هذه الفئة العمرية.

الجدول رقم (3): يمثل توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

متغير الحالة	التكرار	النسبة
أعزب (عزباء)	14	%26.92
متزوج (ة)	38	%73.08
مطلق (ة)	0	%0
أرمل (ة)	0	%0
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (3): نرى أن النسبة الأكبر للمراسلين هم من فئة المتزوجين حيث وصلت النسبة إلى 73.08%، و نسبة العازبين إلى 26.92 %، والمطلقين والأرامل بنسبة 0 %، وهذا ما يدل على أن مهنة المراسل لا تعيق أو تضيق ولا تسبب مشاكل على الحياة الزوجية، ودليل أن مهنة المراسل الصحفي قد تمثل مصدر دخل متوسط يسد الحاجيات الأسرية.

الجدول رقم (4): يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	0	%0

متوسط	0	%0
ثانوي	5	%9.62
جامعي	47	%90.38
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (4): نجد أن النسبة الأكبر من المراسلين هم بمستوى جامعي حيث وصلت النسبة إلى 90.38%، ونسبة 9.62% هم بمستوى ثانوي، أما لا نجد ولا مراسل من أفراد العينة بمستوى متوسط أو ابتدائي، وهذا ما يدل أن المستوى التعليمي للمراسلين الصحفيين هو مستوى تعليمي عالي أي يملكون مستوى ثقافي عالي أيضا.

الجدول رقم (5): يمثل توزيع العينة حسب التخصص

متغير التخصص	التكرار	النسبة
علوم الإعلام	14	%26.93
اتصال	8	%15.38
العلوم السياسية	4	%15.38
الأدب	8	%7.69
تخصص آخر	18	%34.62
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (5): نجد أن النسبة الأكبر هي من تخصصات مختلفة غير إعلامية، حيث وصلت النسبة إلى 34.62%، ثم تليها تخصص علوم الإعلام بنسبة 26.93%، ثم

تخصصي الاتصال والأدب بنسبة 15.38%، ثم أخيرا تخصص العلوم سياسية بنسبة 7.69%، وهذا ما يوضح أن المراسل الصحفي لا يشترط فيه التخصص الإعلامي لممارسة المهنة، فتكفي القدرة والكفاءة للممارسة.

الجدول رقم (6): يمثل توزيع العينة حسب مكان العمل

متغير مكان العمل	التكرار	النسبة
التلفزيون العمومي	4	%7.69
التلفزيون الخاص	35	%67.31
الإذاعة العمومية	9	%17.31
الإذاعة الخاصة	4	%7.69
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (6): نجد أن نسبة الأكبر من المراسلين الصحفيين ينتمون إلى التلفزيون الخاص حيث وصلت النسبة إلى 67.31% وهذا قد يعود إلى كثرة وتعدد القنوات الخاصة في الجزائر ونظرا لاحتياجها إلى مراسلين في مختلف الولايات، ثم تليها نسبة المراسلين في الإذاعة العمومية بنسبة 17.31% نظرا لوجود إذاعات ولائية وجهوية متعددة، ثم تليها التلفزيون العمومي والإذاعة الخاصة بنسبة 7.69% وذلك نظرا لوجود تلفزيون عمومي واحد ومازالت الجزائر مبتدئة في مجال الإذاعات الخاصة.

الجدول رقم (7): يمثل توزيع العينة حسب المستوى المعيشي

متغير المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
جيد	6	%11.54
متوسط	44	%84.61
ضعيف	2	%3.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (7): نجد أن أغلب المراسلين هم أصحاب مستوى معيشي متوسط حيث وصلت النسبة إلى 84.61% وهذا عائد ربما إلى الأجر المتوسط الذي تمنحه له المؤسسة التي يراسلها، ثم نجد ما نسبته 11.54% هم أصحاب مستوى معيشي جيد، ثم نجد المستوى المعيشي الضعيف بنسبة 3.85%.

المحور الأول: الحقوق الممنوحة للمراسلين

الجدول رقم (8): يمثل الاستفادة من عقد بين المراسل والمؤسسة

الاستفادة من عقد	التكرار	النسبة
نعم	42	%80.77
لا	10	%19.23
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (8): نجد أن نسبة 80.77% من المراسلين يمتلكون لعقد يربطهم بالمؤسسة التي يراسلونها وهذا ما يضمن لهم بعض الحقوق، أما نسبة 19.23% هم مراسلون لا يملكون لعقد، وهذا رب يكون راجع لكونهم مراسلين هاويين .

الجدول رقم (9): يمثل طبيعة العقد بين المراسل والمؤسسة

طبيعة العقد	التكرار	النسبة
دائم	12	%28.57
مؤقت	30	%71.43
المجموع	42	%100

من خلال الجدول رقم (9): نجد أن نسبة 71.43% من المراسلين الذين يمتلكون عقد مع المؤسسة هو عقد مؤقت أي تنتهي مهمتهم بانتهاء مدة العقد، وما نسبته 28.57% هم يمتلكون عقد دائم مع المؤسسة التي يراسلونها وهذا قد يضمن لهم الحق في التقاعد.

الجدول رقم (10): يمثل الاستفادة من البطاقة المهنية

الاستفادة من البطاقة المهنية	التكرار	النسبة
نعم	17	%32.69
لا	35	%67.31
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (10): نجد أن أغلبية المراسلين لا يملكون بطاقة مهنية حيث بلغت النسبة 67.31% وهذا ما قد يعيقهم في بعض المهمات نظرا لأهمية وضرورية البطاقة المهنية، كما أنهم يعرفون بأنفسهم على أنهم مراسلين من خلال أمر أو تكليف بمهمة، ونجد نسبة 32.69% هم مراسلون يملكون البطاقة المهنية.

الجدول رقم (11): يمثل ضرورية البطاقة المهنية لأداء العمل

ضرورية البطاقة المهنية	التكرار	النسبة
نعم	48	%92.31
لا	4	%7.69
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (11): نرى أن غالبية المراسلين يقرون بضرورية البطاقة المهنية لأداء العمل، حيث بلغت النسبة 92.31% وذلك للتسهيلات والمزايا التي توفرها البطاقة للمراسلين.

الجدول رقم (12): يمثل تمتع المراسل بالوصول إلى مصادر الأخبار

الوصول إلى مصادر الأخبار	التكرار	النسبة
دائما	14	%26.92
أحيانا	33	%63.46
نادرا	5	%9.62
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (12): نرى أن نسبة 63.46% هم مراسلون أحيانا ما يصلون إلى مصادر الأخبار وهذا ما يوحي إلى وجود صعوبات عند المراسلين في الوصول إلى مصادر الأخبار، ونجد أن نسبة 26.92% هم دائما ما يصلون إلى مصادر الأخبار وهذا ما يسهل عليهم أداء مهامهم، ونجد نسبة 9.62% هم نادرا ما يصلون إلى مصادر الأخبار.

الجدول رقم (13): يمثل حق الاستفادة من العطل

الاستفادة من العطل	التكرار	النسبة
نعم	33	%63.46
لا	19	%36.54
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (13): نرى أن أغلبية المراسلين يستفيدون من عطل راحة حيث بلغت نسبتهم 63.46%، فمنهم من يستفيد من عطل سنوية وهناك من يستفيد من عطل مرضية أو مناسباتية أي حسب طبيعة المؤسسة، وأما نسبة 36.54% هم مراسلين لا تمنحهم مؤسساتهم عطل أي هم مراسلون يعانون من ضغط العمل.

الجدول رقم (14): يمثل تخصيص المؤسسة للأجر الثابت

الاستفادة من الأجر	التكرار	النسبة
نعم	24	%46.15
لا	28	%53.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (14): نجد هنا أن نسبة 53.85% هم مراسلين لا يستفيدون من أجر ثابت وهذا ما قد يؤثر على الأداء المهني للمراسل، ونسبة 46.15% هم مراسلين تخصيص لهم مؤسساتهم أجرا ثابتا، فهناك من يتقاضاه لقطعة وآخرين شهريا آخرين بالمردودية وهناك من يتقاضاه سنويا

الجدول رقم (15): يمثل التأمين في الضمان الاجتماعي

التأمين في الضمان الاجتماعي	التكرار	النسبة
نعم	24	%46.15
لا	28	%53.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (15): نلاحظ أن نسبة 53.85% هم مراسلين غير مؤمنين في الضمان الاجتماعي من قبل مؤسساتهم وهذا ما يقد يجعلهم يتحركون بحذر في تغطية الأحداث ويجعل بعض من حقوقهم مهضومة، ونجد نسبة 46.15% هم مراسلون مؤمنين في الضمان الاجتماعي ما يضمن لهم حق التعويض ضد المخاطر.

الجدول رقم (16): يمثل حق الاستفادة من السكن الوظيفي

السكن الوظيفي	التكرار	النسبة
نعم	2	%3.85
لا	50	%96.15

المجموع	52	%100

من خلا الجدول رقم(16): أن غالبية المراسلين ليس لديهم الحق في الاستفادة من السكن الوظيفي حيث بلغت النسبة96.15% وأن نسبة 3.85% هم الذين لهم حق الاستفادة من السكن الوظيفي.

الجدول رقم (17): يمثل الاستفادة من دورات التكوين والتدريب

الاستفادة من الدورات	التكرار	النسبة
نعم	26	%50
لا	26	%50
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (17): نلاحظ أن هنا النسبتين متساويتين فالنصف يستفيد من الدورات التكوينية والتدريبية وهذا ما يزيد من تدعيم قدراته، لكن النصف الآخر لا يستفيد من هذه الدورات على الرغم من أهميتها وضروريتها في العمل.

الجدول رقم (18): يمثل الحق في تعويض العمل الإضافي

تعويض العمل	التكرار	النسبة
نعم	21	%40.38
لا	31	%59.62
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (18): نلاحظ أن نسبة 59.62% من المراسلين الصحفيين لا يستفيدون من تعويض العمل، وهذا قد لا يحفز المراسلين للقيام بأعمال إضافية، ونجد ما نسبته 40.38%

هم مراسلون يستفيدون من تعويض العمل الإضافي، وهذا ما قد يعطي دافع للمراسلين للقيام بأعمال أكثر.

الجدول رقم (19): يمثل مدى ضمان قانون الإعلام العضوي 2012 لحقوق المراسلين كلها

ضمان قانون الإعلام للحقوق	التكرار	النسبة
نعم	3	%5.77
لا	21	%40.38
إلى حد ما	28	%53.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (19): نجد أن ما نسبته 53.85% يقولون أن قانون الإعلام ضمن حقوقهم إلى حد ما وهذا ما يوحي إلى وجود بعض النقائص في هذا القانون من حيث ضمان حقوقهم، وتليه نسبة 40.38% هم مراسلون يرون أن قانون الإعلام لم يضمن لهم حقوقهم، وهذا ما قد يدل على وجود قصور كبير في هذا القانون، ونجد أن نسبة قليلة جدا من المراسلين هم من يروا أن قانون الإعلام ضمن لهم حقوقهم

المحور الثاني: الواجبات المترتبة على المراسل

الجدول رقم (20): يمثل مدى الالتزام بالسر المهني

الالتزام بالسر المهني	التكرار	النسبة
دائما	40	%76.92

أحيانا	12	%23.08
نادرا	0	%0
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (20): نلاحظ أن نسبة 76.92 %هم مراسلين دائما ما يلتزمون بالسر المهني، وهذا راجع للالتزام بأخلاقيات المهنة، وتليها نسبة 23.08% هم أحيانا ما يلتزمون بالسر المهني.

الجدول رقم (21): الالتزام بالموضوعية في تغطية الأحداث

الالتزام بالموضوعية	التكرار	النسبة
دائما	40	%76.92
أحيانا	12	%23.08
نادرا	0	%0
أبدا	0	%0
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (21): نجد أن نسبة كبيرة من المراسلين وصلت إلى 76.92% دائما ما يلتزمون في تغطية الأحداث، وهذا ما يوحي أن المواضيع التي ينقلها المراسلين تكون بشفافية وحيادية بعيدة عن العاطفة والذاتية، كما نجد ما نسبته 23.08% هم مراسلين أحيانا ما يلتزمون بالموضوعية في تغطية الأحداث.

الجدول رقم (22): يمثل تغليب الشعور الإنساني في نقل الحدث

غالبية الشعور الإنساني	التكرار	النسبة
حدث معي	21	%40.38
لم يحدث معي	10	%19.24
نوعا ما	21	%40.38
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (22): نجد أن ما نسبته 40.38% هم مراسلون حدث وأن غلبهم شعورهم الإنساني في نقل الأحداث، ونفس النسبة هم مراسلون نوعا ما قد يغلبهم شعورهم الإنساني، وهذا ما يدل على أن المراسل هو في النهاية إنسان لديه شعور وأحاسيس وغالبا ما يتأثر بالوضع المحيط به، ونجد نسبة 19.24% هم مراسلين لم يحدث وأن غلبهم شعورهم الإنساني في تغطية الأحداث.

الجدول رقم (23): يمثل وجوب الرجوع للمدير للاستشارة

وجوب الاستشارة	التكرار	النسبة
نعم	26	%50
لا	26	%50
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (23): نلاحظ هنا أن النسبتين متساويتين فالنصف الأول من واجبه الرجوع إلى مديره للاستشارة، ربما للتأكد أو سياسة المؤسسة تفرض هكذا، ونجد النصف الآخر لا يجب عليه الرجوع للاستشارة ربما المدير يمنح الصلاحية كاملة للمراسل في نشر الأخبار.

الجدول رقم (24): يمثل الالتزام بإرسال الأخبار يوميا

الالتزام بإرسال الأخبار	التكرار	النسبة
نعم	21	%40.38
لا	31	%59.62
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (24): نلاحظ أن نسبة 82.69% هم مراسلين غير ملزمين بإرسال الأخبار يوميا وهذا ما يعطيهم هامش من الحرية في إعداد الأخبار وإرسالها، كما نجد نسبة 17.31% هم مراسلون ملزمون بإرسال الأخبار يوميا، وهذا ما قد يشكل عليهم ضغط في حين وجود ندرة في الأخبار.

الجدول رقم (25): يمثل إجبارية العمل لساعات إضافية وقت الحاجة

العمل ساعات إضافية	التكرار	النسبة
دائما	12	%23.08
أحيانا	35	%67.31
أبدا	5	%9.61
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (25): نجد أن نسبة 67.31% هم مراسلون أحيانا ما يجبرون على العمل لساعات إضافية عند وقت الحاجة، كما نجد نسبة 23.08 هم مراسلين دائما ما يجبرون على العمل لساعات إضافية، وهذا ما قد يدل على وجود ضغوطات مهنية يتعرض لها المراسل، كما نجد نسبة 9.61% هم مراسلين غير مجبرين على العمل لساعات إضافية وقت الحاجة، وهذا ما قد يعني أن لديهم هامش من الراحة من الضغوطات المهنية.

الجدول رقم (26): يمثل أهمية شبكة العلاقات الخارجية في تسهيل العمل

أهمية شبكة العلاقات الخارجية	التكرار	النسبة
دائما	35	%67.31
أحيانا	17	%32.69
أبدا	0	%0
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (26): نجد أن نسبة 67.31% هم مراسلين يجدون أن دائما لشبكة العلاقات الخارجية أهمية في تسهيل عملهم، كما نجد أن نسبة 32.69%من المراسلين أحيانا ما تسهل لهم شبكة العلاقات الخارجية، ونسبة 0% هم مراسلين نفوا أهمية شبكة العلاقات الخارجية، وهذا ما يؤكد على دور العلاقات الخارجية في تسهيل العمل وتوفير المعلومات والأخبار.

الجدول رقم (27): يمثل إعداد تقرير يمس الحياة الخاصة للأفراد دون موافقتهم

إعداد تقرير	التكرار	النسبة

نعم	0	%0
لا	52	%100
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (27): نلاحظ أن نسبة 100% من أفراد العينة لم يقوموا بإعداد تقرير يمس الحياة الخاصة للأفراد وهذا ما يدل على التزام المراسل بأخلاقيات المهنة وعدم التعدي على الحريات الخاصة للأفراد.

الجدول رقم (28): يمثل ضرورية الدورات التدريبية والتكوينية لمهنة المراسل

ضرورية الدورات	التكرار	النسبة
نعم	52	%100
لا	0	%0
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (28): نجد أن نسبة 100% من المراسلين يؤكدون على ضرورية الدورات التدريبية للمهنة وهذا بفضل ما تقدمه من تطوير وصقل للمهنة.

المحور الثالث: القيود والعقوبات المفروضة على المراسلين

الجدول رقم (29): يمثل طبيعة الردع في حالة مخالفة أخلاقيات المهنة

طبيعة الردع	التكرار	النسبة
خصم من الراتب	12	%23.08

تنبيه لفظي	16	%30.76
تقرير كتابي	12	%23.08
إيقاف مؤقت عن العمل	12	%23.08
فصل نهائي	0	%0
عقوبة أخرى	0	%0
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (29): نجد أن طبيعة الردع كانت متقاربة ومتساوية، فنجد نسبة 30.76% كان الردع تنبيه لفظي أي أن المخالفة لم تكن عميقة، كما نجد نسبة 23.08% هي للخصم من الراتب وتقرير كتابي وإيقاف مؤقت عن العمل، كما نجد نسبة 0% هي للفصل النهائي وعقوبات أخرى، وهذا ما يدل على أن المراسلين يحترمون مبادئ العمل ولم يقوموا بمخالفات كبيرة قد تؤدي إلى فصلهم نهائيا عن العمل.

الجدول رقم (30): يمثل الصفات التي أثرت على التواصل لين المراسل وبين المؤسسة التي تراسلها

الصفات المؤثرة على التواصل	التكرار	النسبة
العصبية والاندفاع	12	%23.08
الخجل	19	%36.54
سوء المعاملة	9	%17.31

صفة أخرى	12	%23.08
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (30): نلاحظ أن من أبرز الصفات التي أثرت على التواصل بين المراسل والمؤسسة هي صفة الخجل حيث كانت النسبة 36.54%، ثم كانت صفات أخرى أو لا شيء و العصبية والاندفاع بنسبة 23.08%، كما كانت سوء المعاملة بنسبة 17.31% وهذا ما قد يوحي أن هناك عراقيل تؤثر على التواصل المهني بين المراسل والمؤسسة التي يراسلها.

الجدول رقم (31): يمثل تعرض المراسل لمسائلة قانونية

المسائلة القانونية	التكرار	النسبة
نعم	14	%26.92
لا	38	%73.08
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (31): نلاحظ أن النسبة الأكبر من المراسلين لم يتعرضوا إلى مسائلة قانونية حيث وصلت النسبة إلى 73.08% وهذا ما قد يوضح على أن المراسلين ملتزمين بمبادئ وشروط المهنة ولم يخالفوا القوانين، ونجد نسبة 26.92% هم مراسلين سبق وأن تعرضوا لمسائلة قانونية.

الجدول رقم (32): يمثل صفة التمثيل في حالة المتابعة القضائية

صفة التمثيل	التكرار	النسبة
اسم المؤسسة	28	%53.85

الاسم الشخصي	24	%46.15
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (32): نجد أن 53.85% من المراسلين يتمثلون باسم المؤسسة، وهذا ربما إلى طبيعة المؤسسة المتعاقدين معها، كما نجد نسبة 46.15% يتمثلون بالاسم الشخصي

الجدول رقم (33): يمثل تعرض المراسل إلى عقوبة

التعرض إلى عقوبة	التكرار	النسبة
نعم	7	%13.46
لا	45	%86.54
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (33): نجد أن نسبة 86.54% هم مراسلين لم يتعرضوا إلى عقوبة، وهذا ما يدل على مدى الالتزام الذي يسود المراسلين، كما نجد نسبة 13.46% هم مراسلون سبق وأن تعرضوا لعقوبة ربما بسبب مخالفات قاموا بها.

الجدول رقم (34): فرض سياسة المؤسسة منافاة الضمير المهني

سياسة المؤسسة	التكرار	النسبة
لا	24	%46.15
نادرا	12	%23.08
أحيانا	14	%26.92

دائما	2	%3.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (34): نجد أن نسبة 46.15% لا تفرض عليهم مؤسساتهم منافاة ضميرهم المهني، ونسبة 26.92% أحيانا ما تفرض عليهم المؤسسة منافاة ضميرهم المهني، كما نجد نسبة 23.08% نادرا ما تفرض عليهم المؤسسة منافاة ضميرهم المهني، وهذا ما قد يدل على أن المؤسسات الإعلامية تراعي أخلاقيات المهنة والقيم الإنسانية في نشر الأخبار ونقل الأحداث.

الجدول رقم (35): يمثل تعرض مواضيع المراسل للتهميش

تعرض المواضيع للتهميش	التكرار	النسبة
نعم	21	%40.38
لا	12	%23.08
إلى حد ما	19	%36.54
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (35): نجد أن نسبة 40.38% سبق وتعرضت مواضيعهم للتهميش، ونسبة 36.54% تعرضت مواضيعهم إلى حد ما للتهميش، وهذا ما يعني أن ليس كل المواضيع التي يرسلها المراسل تقوم المؤسسة بعرضها فهناك مواضيع تهمش أو تحذف حسب سياسة المؤسسة أو الأهمية، كما نجد نسبة 23.08% لم تتعرض مواضيعهم للتهميش .

الجدول رقم (36): يمثل تأثير العلاقة بفريق العمل على الأداء المهني

تأثير العلاقة بفريق العمل	التكرار	النسبة

نعم	19	%36.54
لا	33	%63.46
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (36): نجد أن نسبة 63.46% من المراسلين لا تؤثر علاقتهم بزملائهم على أدائهم المهني، وهذا راجع ربما لكونهم يعملون فرادى وليس ضمن فرق عمل، كما نجد نسبة 36.46% يتأثر أدائهم المهني بعلاقتهم بزملائهم.

وأن من تؤثر عليهم علاقتهم بفريق العمل كان التأثير ايجابيا أي أن الزملاء يحفزون بعضهم لتأدية مهامهم.

الجدول رقم (37): يمثل تأثير ندرة الأخبار على المعنويات

تأثير ندرة الأخبار على المعنويات	التكرار	النسبة
دائما	5	%9.61
أحيانا	45	%86.54
أبدا	2	%3.85
المجموع	52	%100

من خلال الجدول رقم (37): نجد أن نسبة 86.54% أحيانا ما تؤثر ندرة الأخبار على معنوياتهم، ونجد نسبة 9.61% دائما ما تؤثر ندرة الأخبار، ونسبة 3.85% لا تؤثر ندرة الأخبار على ، وهذا ما قد يدل أن المراسل دائما تواق إلى نقل الجدي

تمهيد:

بعدما قمنا بتحليل الدراسة وفق العينة العامة للدراسة، في هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل بيانات الدراسة وفق المتغيرات لمعرفة العلاقة التي تربط بين المتغيرات والوصول في الأخير إلى نتائج وتفسيرات.

2-1 تحليل بيانات الدراسة وفق متغيرات الدراسة

الجدول رقم (38): يمثل العلاقة بين مكان العمل وملكية العقد

مكان العمل / ملكية العقد	التلفزيون العام		التلفزيون الخاص		الإذاعة العمومية		الإذاعة الخاصة	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
نعم	4	%100	25	%71.43	9	%100	4	%100
لا	0	%0	10	%28.57	0	%0	0	%0
المجموع	4	%100	35	%100	9	%100	4	%100

من خلال الجدول رقم (38): نجد أن جميع مراسلي المؤسسات الإعلامية تملك عقود مع مراسليها إلا مراسلي التلفزيون الخاص فنجد نسبة 28.57% لا يملكون عقود مع مؤسساتهم، وهذا قد يكون راجع إلى كون بعض القنوات التلفزيونية الخاصة لا زالت حديثة النشأة والتكوين.

الجدول رقم (39): يمثل العلاقة بين مكان العمل والاستفادة من البطاقة المهنية

مكان العمل / بطاقة مهنية	التلفزيون العام		التلفزيون خاص		الإذاعة العمومية		الإذاعة الخاصة	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
نعم	4	%100	10	%28.57	3	%33.33	0	%0
لا	0	%0	25	%71.43	6	%66.67	4	%100
المجموع	4	%100	35	%100	9	%100	4	%100

من خلال الجدول رقم (39): نلاحظ أن مراسلي التلفزيون الوطني جميعهم يستفيدون من البطاقة المهنية على عكس باقي القطاعات الأخرى فنجد غالبية مراسلي التلفزيون الخاص لا يستفيدون من البطاقة حيث بلغت النسبة 71.43%، كما نجد جميع مراسلي الإذاعة الخاصة لا يستفيدون من البطاقة، هذا ما أن القطاع الخاص مازال متأخر في بعض الأمور المتعلقة بالمهنة على عكس القطاع العام.

الجدول رقم (40): يمثل العلاقة بين التأمين في الضمان الاجتماعي ومكان العمل

مكان العمل / التأمين	التلفزيون العام		التلفزيون خاص		الإذاعة العمومية		الإذاعة الخاصة	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
نعم	4	4	9	%25.71	9	%100	2	%50
لا	0	%0	26	%74.29	0	%0	2	%50
المجموع	4	%100	35	%100	9	%100	4	%100

من خلال الجدول رقم (40): نجد أن القطاع العام يؤمن جميع مراسليه، عكس القطاع الخاص فنجد نسبة كبيرة من مراسلي التلفزيون الخاص غير مؤمنين حيث بلغت النسبة 74.29% وفي الإذاعة الخاصة 50% وهذا لكون القطاع العمومي هو قطاع تكفله الدولة والحكومة أي تسطر له قوانين قد تكون خاصة ومختلفة عن القطاع الخاص.

الجدول رقم (41): يمثل العلاقة بين الاستفادة من العطل والحالة الاجتماعية

حالة	أعزب (عزباء)	متزوج (ة)	مطلق (ة)	أرمل (ة)

الاجتماعية / العطل	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
نعم	9	%64.29	24	%63.16	0	%0	0	%0
لا	5	%35.71	14	%36.84	0	%0	0	%0
المجموع	14	%100	38	%100	0	%0	0	%0

من خلال الجدول رقم (41): نجد أن النسب متقاربة من حيث الحالة فنجد نسبة 64.29% من العازبين يستفيدون من العطل، كما نجد أيضا نسبة 63.16% من المتزوجين أيضا يستفيدون من عطل، وهذا قد يعطيهم وقت أكبر لكي يقضوه مع عائلاتهم ويرتاحون من بعض ضغوط العمل.

الجدول رقم (42): يمثل العلاقة بين الاستفادة من الأجر الثابت والحالة الاجتماعية

حالة الاجتماعية / الأجر الثابت	أعزب (عزباء)		متزوج (ة)		مطلق (ة)		أرمل (ة)	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
نعم	7	%50	17	%44.74	0	%0	0	%0
لا	7	%50	21	%55.26	0	%0	0	%0
المجموع	14	%100	38	%100	0	%0	0	%0

من خلال الجدول رقم (42): نلاحظ أن العازبين هناك نصف يستفيد من أجر ثابت والنصف الآخر لا يستفيد من آجر ثابت، كما نجد نسبة 55.26%من المراسلين المتزوجين لا يستفيدون من أجر ثابت، وهذا قد يشكل عليهم ضغط عائلي من ناحية تلبية حاجياتهم العائلية وهذا أيضا قد يشكل لهم ملل ونقص دافعية للعمل.

الجدول رقم (43): العلاقة بين تعرض المواضيع للتهميش والتخصص

تخصص / التهميش	علوم الإعلام		اتصال		ع .سياسية		الأدب		تخصص آخر	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
نعم	2	14.29 %	0	%0	0	%0	3	37.5 %	7	38.89 %
لا	7	%50	5	62.5 %	2	%50	0	%0	7	38.89 %
إلى حد ما	5	35.71 %	3	37.5 %	2	%50	5	62.5 %	4	22.22 %
المجموع	14	%100	8	%100	4	100 %	8	%100	18	%100

من خلال الجدول رقم (43): نجد أن نسبة 62.5% من تخصص الاتصال ونسبة 50% من تخصص الإعلام ومن تخصص العلوم سياسية هم مراسلي لم تتعرض مواضيعهم للتهميش، وهذا يدل أن كلما كان تخصص المراسل قريب من مهنته كلما كانت مواضيعه مقبولة وصائبة.

الجدول رقم (44): يمثل العلاقة بين تغليب الشعور الإنساني في نقل الأحداث ووجوب الرجوع للمدير للاستشارة

غالبية	حدث معي	لم يحدث	نوعا ما

الشعور وجوب الاستشارة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
نعم	9	%42.86	5	%50	12	%57.14
لا	12	%57.14	5	%50	9	%42.86
المجموع	21	%100	10	%100	21	%100

من خلال الجدول رقم (44): نجد أن نسبة 57.14% هم مراسلين لا يرجعون إلى مديريهم للاستشارة حدث وأن غلبهم شعورهم الذاتي في نقل الأحداث ونفس النسبة هم مراسلين يرجعون إلى مديرهم للاستشارة حدث نوعا ما وأن غلبهم شعورهم الذاتي، كما نجد النسبة مناصفة لمراسلين لم يحدث وأن غلبهم شعورهم فالنصف يرجع إلى مديره للاستشارة والنصف الآخر ل لا يرجع.

الجدول رقم (45): العلاقة بين الالتزام بإرسال الأخبار يوميا وتأثير ندرة الأخبار عن المعنويات

ندرة الأخبار إرسال الأخبار	دائما		أحيانا		أبدا	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
نعم	2	%40	19	%42.22	0	%0
لا	3	%60	26	%57.78	2	%100
المجموع	5	%100	45	%100	2	%100

من خلال الجدول رقم (45): نجد أن نسبة 100% من المراسلين الغير ملزمين بإرسال الأخبار يوميا لم تؤثر عليهم ندرة الأخبار، كما نجد أيضا نسبة 57.78% أيضا مراسلين غير ملزمين

بإرسال الأخبار يوميا هم أحيانا ما تؤثر عليهم ندرة الأخبار، وهذا قد يعني أن كلما أعطيت الحرية للمراسل في إرسال الأخبار لا تتأثر معنوياته سلبا ولا تحبط.

الجدول رقم (46): العلاقة بين الالتزام بالموضوعية والتعرض للمساءلة القانونية

الموضوعية / المساءلة القانونية	دائما		أحيانا		نادرا		أبدا	
	تك	نسبة	تك.	نسبة	تك	نسبة	تك	نسبة
نعم	14	%35	0	%0	0	%0	0	0%
لا	26	%65	12	%100	0	%0	0	%0
المجموع	40	%100	12	%100	0	%0	0	%0

من خلال الجدول رقم (46): نجد أن نسبة 100% من المراسلين الذين أحيانا ما يلتزمون بالموضوعية لم يتعرضوا إلى مسائلة قانونية، ونسبة 65%من المراسلين الذين دائما ما يلتزمون بالموضوعية لم يتعرضوا إلى مسائلة قانونية، وهذا سدل أن كلما كان المراسل موضوعي في نقل الأحداث بعيد عن ذاتيه كلما تجنب المشاكل القانونية والقضائية.

الجدول رقم (47): العلاقة بين مكان العمل و صفة التمثيل في حال المتابعة القضائية

مكان العمل / صفة التمثيل	التلفزيون العام		التلفزيون خاص		الإذاعة العامة		الإذاعة الخاصة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	تكرار	النسبة

اسم المؤسسة	4	%100	22	%62.86	0	%0	2	%50
اسم شخصي	0	%0	13	%37.14	9	%100	2	%50
المجموع	4	%100	35	%100	9	%100	4	%100

من خلال الجدول رقم (47): نجد أن نسبة 100% من عمال التلفزيون العمومي تمثلهم لمؤسساتهم في حال المتابعة القضائية، على عكس الإذاعة العمومية التي نسبة 100% يتمثلون باسمهم الشخصي وهذا راجع ربما لكون التلفزيون هو الأداة الإعلامية الأولى في الدولة فهذا من واجبه عليهم، كما نجد أن نسبة 62.86% من عمال التلفزيون الخاص تمثلهم المؤسسة، ونجد أن النصف من مراسلي الإذاعة الخاصة تمثلهم المؤسسة والنصف الآخر يتمثلون باسمهم الشخصي، نجد أن النسب الأكبر من مراسلي التلفزيون تمثلهم مؤسساتهم على عكس مراسلي الإذاعات التي كانت النسب الأكبر أنهم يتمثلون باسمهم الشخصي.

الجدول رقم (48): العلاقة بين ضمان قانون الإعلام العضوي 2012 لحقوق المراسلين ومكان العمل

مكان العمل / ضمان الحقوق	التلفزيون العام		التلفزيون خاص		الإذاعة العامة		الإذاعة الخاصة	
	تكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	0	%0	3	%8.57	0	%0	0	%0
لا	0	%0	13	%37.14	6	%66.67	2	%50
إلى حد ما	4	%100	19	%54.29	3	%33.33	2	%50

المجموع	4	%100	35	%100	9	%100	4	%100

من خلال الجدول رقم (48): نجد أن نسبة 100% من عمال التلفزيون العمومي يجدون أن قانون الإعلام ضمن حقوقهم إلى حد ما، كما نجد أن نسبة 66.67% من عمال الإذاعة العامة يجدون أن القانون لم يضمن لهم حقوقهم، على عكس التلفزيون الخاص الذي نجد أن نسبة 8.57% يجدون أن قانون الإعلام ضمن لهم حقوقهم، كما نجد أن مراسلي الإذاعة الخاصة تقسموا مناصفة بين لا وإلى حد ما .

الجدول رقم (49): يمثل العلاقة بين ضمان قانون الإعلام العضوي 2012 لحقوق المراسلين والتخصص

التخصص / ضمان الحق	علوم الإعلام		اتصال		علوم سياسية		الأدب		تخصص آخر	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرا	نسبة	تكرار	نسبة
نعم	0	%0	3	%37.5	0	%0	0	%0	0	%0
لا	7	%50	0	%0	0	%0	5	%62.5	9	%50
إلى حد ما	7	%50	5	%62.5	4	%100	3	%37.5	9	%50
المجموع	14	%100	8	%100	4	%100	8	%100	18	%100

من خلال الجدول رقم (49): نجد أن نسبة 100% من تخصص العلوم السياسية كان اختيارهم إلى حد ما، أما نسبة 37.5% من تخصص الاتصال هم الذين يجدون أن القانون ضمن لهم حقوقهم على عكس باقي التخصصات الأخرى التي تراوحت النسب فيها بين إلى حد ما و لا فنجد

نسبة 62.5% من تخصص الأدب كان اختيارهم لا، ونفس النسبة من تخصص الاتصال كان اختيارهم إلى حد ما، كما نجد النسبة كانت مناصفة في تخصصي الإعلام والتخصص الأخر بين لا وإلى حد ما، وهذا ما يعني أن أغلب التخصصات تجد قصور كبير في قانون الإعلام وتأمل في التغيير.

2- عرض نتائج الدراسة:

2-1 النتائج في ظل تساؤولات الدراسة:

- نجد أن أغلب المراسلين من الجنس الذكوري، ذو مستوى تعليم عالي فأغلبهم جامعيين وأكثرهم أيضا من تخصصات غير إعلامية، وكانت النسبة الأكبر منهم يعملون في التلفزيون الخاص.
- نجد أن أغلب المراسلين حريصين على تأدية واجباتهم والتزاماتهم المهنية على أكمل وجه، في حين نجد قصور من طرف المشرع في كفالته لأهم حقوقهم.
- نجد أن هناك فرق بين القطاعين العام والخاص من حيث ضمان الحقوق، فنجد القطاع العام يكفل أكثر حقوق لمراسليه على عكس القطاع الخاص الذي فيه نوع من الإجحاف، وهذا لا يمنع أن مراسلي كلا القطاعين يتميزون بالحرص والوقوف على احترام أخلاقيات العمل الإعلامي وتأدية واجباتهم.
- نجد أن هناك بعض القيود التي تفرض على المراسلين وتصعب عليه أداء عملهم على أكمل وجه كالعلاقات مع زملاء العمل التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا، والصعوبات المهنية كصعوبة الحصول على المعلومة وتعسف بعض الإدارات.
- نجد أن هناك عقوبات تفرض على المراسل الصحفي في حال المخالفات والتجاوزات، حيث تباينت العقوبات بين التعرض للمسائلة القانونية، الخصم من الراتب، تقرير الكتابي و التنبيه اللفظي وإيقاف مؤقت عن العمل.

2-2 النتائج العامة للدراسة:

- أغلب المراسلين من فئة عمرية شابة نوعا ما حيث تراوحت أعمارهم بين 20 و40 سنة وهذا قد يرجع لطبيعة حركية المهنة وما تتطلبه من تنقل وقدرة جسدية.

– كانت النسبة الأكبر من المراسلين من تخصصات أخرى غير إعلامية، وهذا ما يعني ليس شرطا أن يكون تخصصك إعلامي لكي تمارس المهنة يكفي أن تكون ذو مستوى ثقافي ومتمكن ومتحكم في أساسيات المهنة.

– أغلبية المراسلين لا يستفيدون من البطاقة المهنية على الرغم من أنها ضرورية لتأدية مهامهم، فيعرفون بأنفسهم بتكليف أو أمر بمهمة على أنهم مراسلين.

– نجد أن نسبة 62.46% هم مراسلين أحيانا ما يصلون إلى مصادر الأخبار ونسبة 26.92% هم مراسلين دائما ما يصلون إلى مصادر الأخبار، فهذا ما يعني أن مصادر الأخبار ليست مستصعبة على المراسل.

– أغلب المراسلين لا يستفيدون من اجر ثابت وهذا ما يصعب عليهم الحياة الأسرية في تلبية الحاجيات الضرورية خاصة المتزوجين أو من يتكفلون بعائلة.

– أكثر من النصف هم مراسلين غير مؤمنين في الضمان الاجتماعي من طرف مؤسساتهم، وهذا ما قد يخلق نوع من الخوف والقلق لدى المراسل من الأخطار أو الحوادث التي قد تنجم جراء لقيام بعمله.

– نجد أن غالبية المراسلين غير متفقين مع قانون الإعلام حيث يجدون أنه لم يضمن لهم حقوقهم فكان القصور فيه:

- ✓ قصور كبير في ضبط القوانين.
- ✓ أنه لم يتطرق للمراسل الصحفي بشكل خاص.
- ✓ قانون فارغ.
- ✓ عدم إعطاء الحرية الكافية في الوصول إلى المعلومة.

– نجد أن أغلبية المراسلين دائما ما يلتزمون بالسر المهني والموضوعية في نقل الأحداث، فهذا يعني أن المراسلين حريصين على تأدية واجباتهم.

– نجد أن أغلب المراسلين غير ملزمين بإرسال الأخبار يوميا، فهذا يعطيهم نوع الراحة والتقليل من الضغط.

– نجد نسبة 67.31% هم مراسلين دائما ما تفيدهم العلاقات الخارجية في تسهيل عملهم، وهذا ما يعني أن المهنة تشاركية بين أفراد مختلفين.

– جميع المراسلين لم يقوموا بإعداد تقارير تمس الحياة الخاصة للأفراد، وهذا راجع إلى مدى الالتزام بمبادئ الصحافة وأخلاقيات المهنة وواجب المراسل نحو المستمعين والمشاهدين.

– كما نجد أن تأثير العلاقة مع الزملاء كان ايجابيا فقد يكون تحفيزي لأداء مهام أكبر أو يكون تدعيمي بالمعلومات ومصادر الخبر.

–نجد من أبرز الصعوبات التي تواجه المراسل الصحفي ما يلي:

- ✓ قلة الحريات في نقل الأخبار وعدم إعطاء الحرية اللازمة للصحفي والمراسل.
- ✓ تعسف بعض الإدارات والعزوف عن تقديم المعلومة.
- ✓ نقص الأجهزة في التغطيات الإعلامية وكذلك عدم معرفة الإدارات المحلية بالمراسلين والقنوات (عدم التنسيق).

–الذهنيات البالية والقانون البعيد عن الواقع

– نقص وسائل النقل لشساعة الإقليم وصعوبة التغطية الشاملة.

–من أبرز الصفات التي أثرت على المراسل كانت الخجل على الرغم من أن طبيعة المهنة تستلزم نزع الخجل والتحلي بروح المبادرة.

- نجد أن نسبة 86.54% هم مراسلين لم يتعرضوا إلى عقوبة ونسبة 73.08% لم يتعرضوا إلى مسائلة قانونية، فهذا يدل أن كلما كان المراسل حريص على الاتفاقيات والمبادئ الخاصة بالمهنة كلما ابتعد عن المشاكل والعقوبات.

- نجد أن أغلب المراسلين المتخصصين في المجال الإعلامي أو أحد فروعيه لا تتعرض مواضيعهم للتهميش على عكس التخصصات الأخرى.

- كما نجد أن من أبرز حقوق وواجبات المراسل الصحفي ما يلي:

1. الحقوق:

- ✓ الرفع من الأجر والحصول على مناصب دائمة.
- ✓ الحق في أجر الشهري المناسب للمجهود.
- ✓ التكوين والتربصات الخارجية .
- ✓ التأمين والعطل.
- ✓ الحق في اختيار المواضيع.
- ✓ توضيح نظام الحوافز والمكافاءات

2. الواجبات

- ✓ نقل المعلومة الصحيحة وبموضوعية.
- ✓ عدم المتاجرة باسم المؤسسة.
- ✓ التقيد بأخلاقيات الصحفي المحترفة.
- ✓ الالتزام بعقد العمل.
- ✓ مساعدة مؤسستي الإعلامية إلى الريادة والسبق الصحفي.

2-3 النتائج في ظل الدراسات السابقة:

من خلال الجدول رقم (12): نجد أن نسبة 63.46% هم مراسلين أحيانا ما يصلون إلى مصادر الأخبار، وهذا ما توصلت إليه دراسة "فلة بن دالي" حيث طابت نسبة 29.6% التسهيل للصول إلى مصادر الأخبار.

توصلت دراسة "جمال بوشاقور" إلى أن هناك تردي الوضعية الاجتماعية للصحفي، وهذا ما نلاحظه في دراستنا من خلال الجدولين (14) و(15) حيث نجد أن نسبة 53.85% هم مراسلين لا يستفيدون من اجر ثابت ونفس النسبة هم غير مؤمنين في الضمان الاجتماعي.

وتوصلت دراسة "دليلة صالحي" أن بعض الحقوق ضلت حبر على ورق، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الإجابة على السؤال الفرعي رقم (11) من المحور الأول حيث رجحوا أنه قانون فارغ، قصور كبير في ضبط القوانين.....إلخ.

كما توصل الباحثين "مصطفى ثابت و إسماعيل حماني" إلى أن هناك تضييق متكرر على المراسلين وصعوبة في الوصول إلى مصادر الخبر والمعلومة، وهذا ما أشرنا إليه من خلال الدول رقم (12).

خلاصة: فمن خلال عرض نتائج الدراسة، تبين عدم وجود أي تثمين لجهد المراسل والتقصير في منحه راتبا يتناسب مع حجم المتاعب اليومية التي يقوم بها، والتي يواجهها أثناء بحثه عن المعلومة

خاتمة

خاتمة:

ترتبط حرية الصحافة ارتباطا وثيقا بحرية الصحفي والمراسل، فكلما أحيط الصحفي بضمانات وتم كفالة حقوقه من طرف المؤسسة التي ينتمي إليها أو القناة، زادت قدرته على أن يكون ممثلا حقيقيا للجماهير ويقوم بدوره ووجباته في الحصول على المعلومات ونشرها لصالح الجماهير.

وكل هذا لا يأتي إلا من الاعتراف القانوني بهذا الصحفي أو المراسل وتجسيد حقوقه كاملة بعد إقرارها، حتى يتسنى لنا محاسبته على واجباته وإلزامه باحترام أخلاقيات المهنة في إطار علاقاته بالمؤسسة أو القناة التي ينتمي إليها.

فمن خلال عرض نتائج الدراسة، تبين عدم وجود أي تثمين لجهد المراسل والتقصير في منحه راتبا يتناسب مع حجم المتاعب اليومية التي يقوم بها، والتي يواجهها أثناء بحثه عن المعلومة، وجمع الأخبار، وتجاهل أيضا حاجته إلى التأمين الاجتماعي والمادي، إضافة إلى تقصير القانون الإعلامي في ضمان حقوقه، رغم حرصه على تأدية واجباته، كالسر المهني و الموضوعية في نقل الأحداث والالتزام بعقد العمل .

كما كشفت نتائج الدراسة على عدة صعوبات، أهمها عدم إعطاء المراسل الحرية اللازمة في طرح المعلومة، وتعسف بعض الإدارات والعزوف عن تقديم المعلومة ونقص الأجهزة في التغطية الإعلامية، كذلك بعد القانون عن الواقع، وعدم توفر وسائل النقل وصعوبات التغطية الشاملة .

فعلى المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواع وسياستها التحررية مراعاة فئة المراسل الصحفي بشكل خاص، كونه المصدر الأساسي للوصول إلى المعلومة، سيما إن كانت المؤسسة تسعى لتطوير نفسها، وخلق توسع نشاطها والوصول إلى أكبر عدد من الجمهور، فذلك لا يكون إلا باعتماد على تلبية حاجات عمالها وتوفير الظروف التي تسمح بممارسة العمل الإعلامي، في الوقت ذاته على المراسل أيضا القيام بواجباته والالتزام بها.

IV- قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمرجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

1- قائمة المعاجم والقواميس:

-ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة.

-الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، **معجم التعريفات**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 816 هـ 1413 م

-شلبي أكرم، **معجم المصطلحات الإعلامية**، دار الجيل ، بيروت ، 1993م

2- قائمة الكتب:

-احدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991.

-انجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

-بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-بوجمعة رضوان، **الصحفي و المراسل الصحفي في الجزائر**، تاكسيج كوم، للدراسات، دار النشر و التوزيع، الجزائر ،2008.

-تمار يوسف، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج كوم، الجزائر، 2007.

-تمار يوسف، **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

-راغب نبيل، **العمل الصحفي المقروءة المسموع**، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1999م.

-رشتي جيهان، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.

-عبد الرحمان عواطف و آخرون، **القائم بالاتصال في الصحافة المصرية**، سلسلة دراسات صحفية، كلية الإعلام جامعة القاهرة، 1992.

- كرو العزاوي رحيم يونس، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، دار دجلة، عمان- الأردن، 2008.

-لطفي عبد المجيد، **علم الاجتماع**، ط7، دار المعارف، القاهرة،1976.

-عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.

-محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتاب، القاهرة، 2004

-مدكور مرعي، **الصحافة الإخبارية**، دار الشروق، القاهرة ، 2002م.

-مكاوي حسن عماد و السيد ليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مجلة الفن الإذاعي، عدد187، مصر، 2007، ص187.

-مكاوي حسن عماد، عاطف عدلي عبد، **نظريات الإعلام**، مركز بحوث الرأي العام، القاهرة،2007 .

-وكالة رويترز الإخبارية، **دليل المراسل الصحفي صحافة و إعلام**، بريطانيا،2007

3_ الرسائل والأطروحات العلمية:

-المشاقبة يوسف عوض ،**المراسل الصحفي ودوره في إثراء النشرات الإخبارية في التلفزيون الأردني**، مذكرة ماجستير، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

-بالمشري عائشة رونق ومسعودي خيرة، **دور الفايس بوك في نشر الإشاعة لدى الإعلاميين الجزائريين**، مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

-بن دالي فلة، **التنظيم القانوني للمهنة الصحفية في الجزائر دراسة وصفية تحليلية لحقوق وواجبات الصحفي في مرحلة التعددية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص تشريعات إعلامية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3،2012-2013.

-بن صغير يعقوب، سوسيو-**مهنية القائم بالاتصال في الإذاعات الموضوعاتية الوطنية**، أطروحة دكتوراه، في علوم الإعلام والاتصال، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2015_2016، ص105_106.

-بوشاقور جمال، **واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر،2004-2005.

-دهيني أسماء، **الواقع السوسيومهني للمراسلين الصحفيين لولاية سعيدة**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سعيدة،ا لجزائر،2017 /2018م.

-عكاك فوزية، **القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة**، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

-فريد جاد الله بدر ميس، **صورة المرأة الأردنية في الصحافة الأردنية**، اليومية، رسالة ماجستير في الأدب، تخصص إعلام، كلية الأدب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

-قوميشي إيمان ، **الوضعية القانونية لمراسلي وسائل الإعلام في الجزائر**، مذكرة ليسانس في الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر، 2018-2019.

-4- قائمة الوثائق الرسمية:

الجريدة الرسمية الجزائرية، الباب السادس، الفصل الأول، المادة 80،79،74،06،05، سنة 2012.

الجريدة الرسمية للإعلام والإتصال، الصادرة عن وزارة 3أفريل 1990م

-5-قائمة المقالات والدراسات في الدوريات العلمية:

-ثابت مصطفى وحماني إسماعيل، **مداخلة بعنوان المراسل الصحفي الجزائري في مواثيق وتشريعات الإعلام**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

-صالحي دليلة، **الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10 مارس 2015م

قائمة المواقع الالكترونية:

Mawdoo3.com 16-03-2021.21.20.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

-Glean Philippe Elie : **pigiste un statut** ، a r Eformer e'maire pour l'obtntion , de dess , fonction hundinet socail,unverstity,p2.

-Robert .F **Harrell ,FactorsMaking For Success in Journalists**, Walter B, Pitkin and Robert F. Harrell (eds), VocationalStudies in Journalism, ColombiaUniversityPress,New York, 1931.

- Gean Philippe Elie : **pigiste un statut** ، a r'eformer me'moire pour l'obtntion , de dess , fonction fonction hundinet socail,unverstity paris 2

قائمة الملاحق

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة علوم الإعلام والاتصال **تخصص سمعي بصري**

حقوق وواجبات المراسل الصحفي في وسائل المؤسسة الإعلامية الجزائرية
–دراسة ميدانية على عينة من مراسلي القنوات التلفزيونية والإذاعية الجزائرية–

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص السمعي البصري، قمنا بإعداد هذه الاستمارة التي تهدف إلى جمع معلومات ومعطيات حول حقوق وواجبات المراسل الصحفي في القنوات التلفزيونية الجزائرية .

ونطلب منكم الإجابة على الأسئلة التي تحتويها هذه الاستمارة، مع العلم أن المعلومات سوف تبقى سرية ولا تستخدم إلا في إطارها العلمي.

الرجاء الإجابة بكل صدق وجدية.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

إعداد الطلبة: **إشراف الأستاذة:**

– إيمان دوبة أ: ليلى يحياوي

–خولة بن جلول

السنة الجامعية: 2020_2021

ملاحظة: ضع علامة (×) أمام الإجابة المختارة.

البيانات الشخصية:

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السّن: من 20 إلى 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐ من40-50سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

3-الحالة الاجتماعية:

أعزب (عزباء) ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4-المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5- التخصص

علوم الإعلام ☐ اتصال ☐ علوم سياسية ☐ الأدب ☐

تخصص آخر أذكره .....

6- مكان العمل:

التلفزيون العمومي ☐ التلفزيون الخاص ☐ الإذاعة العمومية ☐

الإذاعة الخاصة ☐

7- المستوى المعيشي : جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

المحور الأول: الحقوق الممنوحة للمراسلين

1/ هل أنت مستفيد من عقد بينك وبين المؤسسة؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت الإجابة بنعم هل هو؟ دائم ☐ مؤقت ☐

2/هل أنت مستفيد من البطاقة المهنية: نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك لا كيف تعرف بنفسك أنك مراسل؟.....

3/ هل تجد البطاقة المهنية ضرورية لأداء العمل المهني؟ نعم☐ لا ☐

4/هل تتمتع كمراسل صحفي بالحق في الوصول إلى مصادر الأخبار بكل حرية؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

5/ هل تمنحك المؤسسة الإعلامية التي تنتمي إليها الحق في العطل؟ نعم ☐

لا ☐

-إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه العطل؟

عطل مرضية ☐

عطل سنوية ☐

عطل مناسباتية ☐

أخرى أذكرها.....

6/هل تخصص لك المؤسسة التي تراسلها أجرا ثابتا؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت الإجابة نعم كيف يتم ذلك؟

بالقطعة ☐

أسبوعيا ☐

شهريا ☐

أخرى أذكرها.....

7/ هل أنت مؤمن في الضمان الاجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐

8/ هل لك حق الاستفادة من السكن الوظيفي؟ نعم ☐ لا ☐

9/ هل تستفيد من دورات التكوين والتدريب التي تقدمها مؤسستكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم هل هي؟

فصليا ☐

سنويا ☐

غير محدد الوقت ☐

10/ هل لك الحق في تعويض العمل الإضافي؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم كيف يتم تعويض؟

ماديا ☐

زيادة أيام الراحة ☐

تعويض آخر اذكره.....

11/ هل ترى أن قانون الإعلام العضوي 2012 ضمن لكم حقوقكم كلها؟ نعم ☐
لا ☐ إلى حد ما ☐

أين تجدون القصورفيه ؟ .....

المحور الثاني: الواجبات المترتبة على المراسل الصحفي:

☐

12/ما مدى التزامك بالسر المهني؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

13/ ما مدى التزامك بالموضوعية في تغطية الأحداث المحلية ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ أبدا ☐

14/هل سبق وأن غلبك شعورك الذاتي والإنساني في نقل الحدث؟ حدث معي ☐ لم يحدث ☐ نوع ما ☐

15/ هل يجب عليك الرجوع دائما إلى مديرك للاستشارة؟ نعم ☐ لا ☐

16/ هل أنت ملزم بإرسال الأخبار يوميا؟ نعم ☐ لا ☐

17/ هل أنت مجبر على العمل ساعات إضافية في وقت الحاجة؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

18/ هل لشبكة العلاقات خارجية أهمية في تسهيل عملك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

19/ هل سبق وأن أعددت تقرير يمس الحياة الخاصة للأفراد دون موافقتهم ؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة نعم ماذا كانت ردة الفعل؟.....

20/ هل تجد الدورات التدريبية والتكوينية ضرورية لمهنة المراسل الصحفي؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: القيود والعقوبات المفروضة على المراسل الصحفي

21/ في حالة عدم احترام أخلاقيات المهنة كيف كان الردع؟

خصم من الراتب ☐

تنبيه لفظي ☐

تقرير كتابي ☐

إيقاف مؤقت عن العمل ☐

فصل نهائي ☐

عقوبة أخرى أذكرها.....

22/ ما هي أبرز الصفات التي أثرت على التوصل بينك وبين المؤسسة التي تراسلها؟

-العصبية والانف☐

-الخجل ☐

-سوء المعاملة ☐

صفة أخرى أذكرها.....

23/ هل سبق و تعرضت لمسائلة قانونية؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك نعم من طرف من؟

المؤسسة ☐

الأجهزة الأمنية ☐

الأجهزة القضائية ☐

شخص عادي ☐

24/ في حالة مثولك للمتابعة القضائية بأي صفة تتمثل؟ باسم المؤسسة ☐

بالاسم الشخصي ☐

25/ هل سبق وتعرضت إلى عقوبة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ما هي؟

السجن ☐

غرامة مالية ☐

إيقاف مؤقت عن مزاولة المهنة ☐

عقوبة أخرى أذكرها.....

26/ ما هي الصعوبات التي تواجهك في تأدية عملك؟.....

27/ هل تفرض عليك سياسة المؤسسة منافاة ضميرك المهني؟ لا ☐ نادرا ☐

أحيانا ☐ دائما ☐

28/ هل سبق وأن تعرضت مواضيعك للتهميش؟ نعم ☐ لا ☐

إلى حد ما ☐

29/هل علاقتك بفريق العمل والزملاء تؤثر على عملك؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت الإجابة نعم كيف تؤثر؟

إيجابيا ☐

سلبيا ☐

30/هل ندرة الأخبار يحبط معنوياتك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

31/ حسب رأيك ما هي أبرز حقوقك وواجباتك المهنية في المؤسسة الإعلامية؟

.....

.....

.....

.....